مقدمة تحقيق

جواب سراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ)

على سؤال بدر الدين الدَّماميني (ت٨٢٧هـ)

حول

الاستدلال بالأحاديث النبوية

على

إثبات القواعد النحوية

كتبها

أبو عُبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مُقَدِّمَة المحقِّق

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونَستغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرورِ أنفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ، فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل، فلا هادِيَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

أمَّا بَعْدُ:

فهذه دراسةٌ بَيْن يدَي جواب العلَّامة السراج البُلقيني - رحِمهُ اللهُ تعالى - في مسألة مهمّة، تشعَّبَت فيها الأقوال، وكثرت الآراء، أجهد في توضيحها، وبَسْط أدلَّتها، وتخليص الحقِّ فيها، ذاكرًا ما استقرَّ عليه الأمرُ، وشاعَ وذاع في التَّطبيق العمليِّ[١]، وجرَى في تقريرات النحويِّين، في دراساتهم وأبحاثِهم ومُناقشاتِهم.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:

الحديث النبوي أصل من أصول النحو ومصدر من مصادره السماعية، فقد وُجِدَ الحديث النبوي في كتب اللغويين والنحاة على درجات متفاوتة من أيام سيبويه، ولم ينكر عليهم أحد، حتى جاء ابن الضائع[٢] وأشار إلى منع الاستشهاد بالحديث، ثم تبعه أبو حيان، فتزعَّم هذا الاتجاه وأنكر على ابن مالك الاحتجاج بالحديث، وتوسط قومٌ بين المذهبين، وكان على رأسهم الإمام الشاطبي[٣] وفيما يلي تفصيل لهذه المذاهب الثلاثة:

---

(١) هو مظنَّة الصَّواب، وفق سنة الله - تعالى - في كونه، فهناك تدقيقات نظرية في مسائل كليَّة علمية، هجر تطبيقها، ولم يعمل بها أحدٌ ألبتَّة، والقول بتصحيحها فيه مخاطر ومفاسد، وإهدار لجهود العلماء في بعض الفنون، والتجديد المحمود ما كان فيه نصفة واقتصاد، فهو دائرٌ بين جمود وجحود، وغلوٍّ وجفاء.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، بالضاد المعجمة والعين المهملة، عالم بالعربية والنحو، من كتبه «شرح الجمل للزجاجي» توفي سنة (٦٨٠هـ) انظر ترجمته في «بغية الوعاة» (٢/ ٢٠٤) و«هدية العارفين» (١/ ٧١٣).

(٣) انظُر «النُّحاة والحديث» (ص٤٥) بتصرُّف يسير.

أولًا: المانعون

١ - ابن الضائع:

قال في «شرح الجمل»[(١)]: «فاعلم أن الأفصح في اللغة - على ما زعم أبو القاسم الزجاجي - إذا ما أضمر خبر كان وأخواتها أن يكون منفصلًا، فالأصح أن تقول: ليس إياي... قال سيبويه: «كأنه قليل في كلامهم»، قال: «وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ليسني، وكانني، فهذا نص مؤكد على أن الأفصح في كلامهم: كان إياه». هذا كلامه في المضمرات، وليس يناقض هذا قوله في أول الكتاب: غير مقيد بقلة؛ إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم، وإنشاده لأبي الأسود الدؤلي:

إذا لم يكُنْها أو تكُنْه فإنه أخـوهـا غَـذَتْـه أمُّـه بلبانها[(٢)]

لأن مقصوده أنه يقال، لا أنه ملتزم أو فصيح.

وزعم ابن الطراوة (٥٢٨هـ) أن الصحيح ما قال في أول الكتاب، وهو الأفصح، قال: والدليل على ذلك قوله ﷺ «**كن أبا خيثمة**» فكانه[(٣)].

قال الأستاذ أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا تكذيب للعلماء، ومع احتمال مثل هذا لا تبقى ثقة بجميع ما ينقلون، ومبنى هذا الغلط الذي انبنى عليه هذا التكذيب، ظنُّه أن (فكانه) من كلام النبي ﷺ، وإنما المروي عن النبي ﷺ «**كن أبا خيثمة**»، قال الراوي: «فكانه». وهذا لا يخفى على من له مسكة نظر.

قلت: لو كان مرويًّا في متن الحديث لم يصح أنه من كلام النبي ﷺ، لأنه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، وعليه حذاق العلماء.

---

(١) (ج٢/ ق٢٧٤/ أ)، وانظُر كلامه هذا في «الاقتراح» (١٨) للسُّيوطيِّ.

(٢) «ديوان أبي الأسود الدؤلي» (٨٢)، ويُنظَر: «الكتاب» (١/ ٢١)، «شرح الجمل» (٢/ ١٩) لابن عصفور، «المقتضب» (٣/ ٩٨)، «شرح الكافية» (١/ ١٩)، «شرح الأشموني» (١/ ١١٨).

(٣) أخرجَهُ مُسلم في «صحيحِه» رقم (٣٧٦٩).

فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث؛ لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ﷺ، لأنه من المقطوع أنه أفصح العرب.

وابن خروف (٦١٠هـ) يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئًا يجب عليه استدراكه، فليس كما رأى، والله أعلم».

٢ - أبو حيان الأندلسي[١]:

أنكر أبو حيان - شيخ البلقيني - على ابن مالك وابنه استدلالهما بالحديث في إثبات القواعد النحوية، مانعًا الاحتجاج بالحديث النبوي لأمرين:

الأول: جواز نقل الحديث بالمعنى.

والثاني: كثرة وقوع اللحن فيما روي من الحديث، فقال في كتابه «التذييل والتكميل»:

«قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بما روي فيه، وما رأيتُ أحدًا من المتقدِّمين ولا المتأخِّرين سَلَكَ هذه الطَّريقةَ غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكامَ من لسان العرب، والمستنبطين المقاييسَ كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل[٢]، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك

---

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، مِن أَجَلِّ شيوخ السراج البلقيني، له «البحر المحيط» في التفسير و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» وغيرها، توفي سنة (٧٤٥هـ) انظر ترجمته في «بغية الوعاة» (١/ ٢٨٠ - ٢٨٥) و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١١٩-١٢٣).

(٢) انظُر: «الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه» (٧٩)، و«مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي» (٤٩).

ونسب له الزجَّاج في «ما ينصرف وما لا ينصرف» (ص٧٥) احتجاجه بحديث «لا تدخل الجنة إلا نفسٌ مُسلمة»، وهو في «صحيح البخاري» (٣٠٦٢)، و«صحيح مسلم» (١١١)، واستدلَّ في كتابه المنسوب إليه «الجمل» (١٣٥، ٢٦٧) بحديثين آخرين.

الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين[(١)]، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخِّرون وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخِّرين الأذكياء، فقال: إنَّما تنكَّبَت العلماءُ ذلك؛ لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ، فقال فيها لفظًا واحدًا، فنقل بأنواع من الألفاظ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله ﷺ لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله عليه السلام: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»[(٢)]، «**ملكتكها بما معك**»[(٣)]، وغير ذلك من الألفاظ الواقعة في هذه القصة، فنعلم قطعًا أنه لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه ﷺ، إذ المعنى هو المطلوب، لا سيما مع تَقَادُم السَّماع، وعدم ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًّا، لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة، ولم تملَ عليه فيكتبها.

وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه: «إنْ قلتُ لكم إنِّي أحدِّثكم كما سمعتُ، فلا تصدِّقوني إنما هو المعنى»[(٤)].

ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطَّبع، ولا تعلَّموا لسانَ العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا

---

(١) انظُر تجلية ذلك في «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو» لمهدي المخزومي (ص٤٢٥-٤٢٦)، «المدارس النحوية» لمحمد أحمد الأطاولي (٥٨، ١٠٠)، «المدارس النحوية» (١٩) لشوقي ضيف، «الرواية والاستشهاد باللغة» (١٠٩).

(٢) أخرجَهُ البخاريُّ في «صحيحِه» (رقم ٥٠٢٩، ٥١٣٢).

(٣) أخرجَهُ البخاريُّ في «صحيحِه» (رقم٥٠٣٠، ٥٠٨٧، ٥١٢٦، ٥١٤١، ٥٨٧١).

(٤) أخرجَهُ الترمذيُّ في «العِلَل» (٦/ ٢٤٠).

يعلمون ذلك، ووقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعًا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلَّم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز، وتعليم الله ذلك من غير معلِّم إنسانيٍّ، ولا تلقفٍ لها من أهلها، كحديثه عليه السلام مع النَّمِر ابن تَوْلَب[1] ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته.

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أكثر من الاستدلال بما أثر في هذا الأثر، متعقِّبًا بزعمه على النحويين، وما أمعن النَّظَرَ في ذلك، ولا صحب مَن له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة.

وابن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأنه موافق لأبيه في استدلاله بما روي في الحديث، فإنه يذكره على طريقة التسليم.

وقال لنا قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جَمَاعة الكِنَاني الحموي - وكان ممن قرأ على المصنف، وكتب عنه نكتًا على «مقدمة ابن الحاجب» - وقد جرى

(١) أخرجَ عبدُ الرزَّاق في «المُصنَّف» (٧٨٧٧)، وابنُ سعد في «الطبقات» (٩/ ٣٨)، وابنُ أبي شيبة في «المُسنَد» (٩٨٢)، و«المُصنَّف» (١٤/ ٣٤٢)، وأحمدُ في «المُسنَد» (٥/ ٧٨)، وأبو داود (٢٩٩٩)، والنَّسائيُّ (٤١٤٦)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٠٢)، وابنُ حِبَّان في «صحيحِه» (٦٥٥٧)، وابنُ قانع في «مُعجَم الصّحابة» (٣/ ١٦٥)، والطبرانيُّ في «الأوسط» (٤٩٤٠)، والبيهقيُّ في «الكُبرى» (٦/ ٣٠٣)، وأبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٧٠٦)، والخطيبُ في «الأسماء المُبهمة» (ص٣١٤ و٣١٥) مِن طريق أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، قال:
«كنتُ مع مُطرِّف في سُوقِ الإبِلِ، فجاءَهُ أعرابيٌّ معه قِطعةُ أديم، أو جِرابٌ، فقال: مَن يَقرأُ، أو فيكُم مَن يَقرأُ؟ قُلتُ: نَعَم، فأخذتُهُ، فإذا فيه: «**بسم الله الرحمن الرحيم، مِن محمَّدٍ رسول الله، لِبَنِي زُهير بن أُقَيْش - حَيٍّ مِن عُكْلٍ -: أَنَّهُم إنْ شَهِدُوا أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ الله، وفارَقُوا المُشرِكين، وأَقَرُّوا بالخُمْسِ في غنائِمِهم، وسَهْم النبيِّ ﷺ وصَفِيِّه؛ فإنَّهُم آمِنُونَ بأمانِ الله ورسولِه**».
فقال له بعضُ القَوم: هل سمعتَ مِن رسولِ الله ﷺ شيئًا تُحدِّثْناهُ؟ قال: نَعَم، قالوا: فحدِّثنا يرحَمُكَ الله، قال: سمعتُهُ يَقولُ: «**مَن سَرَّهُ أنْ يَذهبَ كَثيرٌ مِن وَحَرِ صَدْرِه؛ فلْيَصُم شهرَ الصَّبْر، وثلاثة أيّام مِن كُلِّ شَهْر**»، فقال له القومُ - أو بعضُهُم -: أَأَنْتَ سمعتَ هذا مِن رسولِ الله ﷺ؟ فقال: ألا أُراكم تتَّهِمُونِي أنْ أكذِبَ على رسول الله ﷺ؟! - وقال إسماعيلُ مَرَّةً: تَخافُون - واللـهِ لا أُحدِّثَنَّكُم حديثًا سائرَ اليوم، ثم انطلقَ».
هذا لفظُ الإمام أحمد، وفي رواية الطبراني وغيره تسمية الأعرابي بـ: النمر بن تولب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
وإسنادُه جيِّد.

ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه، قال له: يا سيدي، هذا الحديث روته الأعاجم، ووقع فيه بروايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام، فلم يجب بشيء.

وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة، لئلا يقول مبتدئ: ما بال النَّحْويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث، بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فإذا طالع ما ذكرنا، أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»[(١)].

وأشار أبو حيان إلى هذه المسألة أيضًا بايجاز في كتابه «ارتشاف الضَّرَب»[(٢)] عند كلامه على «كأيِّن»، فقال:

«وزعم ابن مالك أنها قد يُستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبيٍّ، على عادته في إثبات القواعد النَّحوية بما روي في الحديث، وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعيَّن أنه من لفظ الرسول ﷺ، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة، إذ أجازوا النَّقلَ بالمعنى».

٣ - السيوطي[(٣)]:

منع جلال الدين السيوطي الاحتجاج بالحديث النبوي، زعمًا منه أن معظمَها رويت بالمعنى، وأجاز الاستدلال بالأحاديث التي ثبتت روايتها باللفظ، وهي قليلة جدًّا على حدِّ رأيه. فقال في كتابه «الاقتراح»[(٤)]:

(١) «التذييل والتكميل» (ج٥/ ق١٦٨-١٧٠)، وانظُر كلامه هذا في «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٤٠٨-٤٤٠٩) لناظر الجيش، وأطال في مناقشته - وسيأتي كلامه برمّته -، و«الاقتراح» (ص١٧-١٨)، ويُنظَر موقفه في «موقف النُّحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشريف» لخديجة الحديثي (ص٣١٧-٣٦٥)، ففيه تتبُّع جيِّد لكلامه على المسألة في سائر كُتُبه.

(٢) (٢/ ٧٩١- ط الخانجي).

(٣) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، صاحب المؤلفات الكثيرة، الإمام الحافظ المؤرخ الأديب، توفي سنة (٩١١هـ)، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٥٠) و«الكواكب السائرة» (١/ ٢٦٦).

(٤) «الاقتراح في أصول النحو» (ص١٦).

«وأما كلامه ﷺ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّةٍ أيضًا، فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجمُ والمولَّدُون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث».

وقال أيضًا:

«... ومما يدلُّ لصحَّة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان: أن ابن مالك[1] استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث «الصحيحين»: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون)، وقد استدل به السهيلي، ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجوَّدًا، قال فيه: «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**.....»[2].

وقال في كتابه «همع الهوامع»[3]: «وقد بينت في كتاب أصول النحو - وهو «الاقتراح»

(١) «شرح التَّسهيل» (١/ ٥٠)، واستشهد به ابن مالك في (باب الفاعل) (٢/ ١١٦) على لُغة مِن لُغات العرب يلحقون الفعل علامة التثنية والجمع إذا تقدَّم على المُسنَد إليه - خلافًا للُّغة المشهورة -، وانظُر منه (باب الصفة المشبهة) (٣/ ١٠١)، وانظُر دراسته فيما يخصُّ الاستشهاد كتاب «الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، دراسة نظرية تطبيقية من خلال تخريج الأحاديث والآثار في (شرح التسهيل) لابن مالك» (١/ ٢٠٢- ٢٠٥، ٥٢٠- ٥٢٢).

(٢) «الاقتراح» (ص١٨-١٩)، وسيأتي ألفاظ الحديث مع العناية بطرقه، وتحرير الثابت من ألفاظه، من خلال قواعد الصنعة الحديثية، والله الموفق، لا رب سواه.

(٣) «همع الهوامع» (١/ ٣٣٨)، ورجَّحه في «تنوير الحوالك» (١/ ١٤٢)، ويُنظَر لتفصيل مذهب السُّيوطي: «موقف النُّحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشريف» (٢٦-٢٩)، «الحديث النبوي في النحو العربي» (١٣٣- ١٣٤)، «النُّحاة والحديث النبوي» (١٢٥-١٢٦).
وأمَّا الاستدلال بالحديث؛ فقد تعقَّب أبو حيَّان في «التذييل» (١/ ١٨٨ و٦/ ٢٠٨) ابن مالك في الاستدلال به، وقوّى ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٢) بحث أبي حيَّان، وأوردَ صاحب «الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية» (١/ ٥٢٣-٥٢٥) شاهدَين آخرَين مِن الحديث النبوي على لغة (أكلوني البراغيث)، وانظُر «المسائل النحوية في كتاب فتح الباري» (١/ ١٧١، ٢١١، ٤٦١-٤٧٠).

- من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي لا بلفظ الرسول ﷺ، والأحاديث رواها العجم والمولَّدُون، لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم».

ثانيًا: المجوِّزون

لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر الأحاديث النبوية والاستشهاد بها، حتى قال الدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه «النحاة والحديث النبوي»[(١)]:

«وقد تتبَّعت كثيرًا من كتب النحو[(٢)] منذ أيام سيبويه إلى أيام الأشموني، فلم أجد كتابًا واحدًا يخلو من ذكر الحديث، بما في ذلك مصنفات الذين منعوا الاحتجاج بالحديث».

قال أبو عُبيدة: زَعَمَ جَمْعٌ أنَّ سيبويه لم يحتجَّ بالحديث النبويِّ، كما تراهُ في «الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه» (٦٩، ١٤٥)، وصرَّح غيرُ واحدٍ مِن المُعاصِرِين أنَّ شواهده القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم، كما تراهُ في «سيبويه حياته وكتابه» (٣٩)، «سيبويه إمام النُّحاة» (١٤١)، وبعضُهُم قال: لا يُوجد في «الكتاب» لسيبويه غير حديثٍ واحد فقط، كما تراهُ في «الرواية والاستشهاد باللغة» (١٣٠)، وبنَى عليه «فكأنَّما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النُّحاة قانونًا مطردًا، نفذه النحاة مِن بعدِه مِن غير مُناقشة ولا نظر» !

ولم يسلم ما سبق! فاستطاعَ الأُستاذ محمود حسني في مقاله المنشور في «مجلة المجمع الأردني» (السنة ٢، العدد ٤٥٣)، وتبعه عثمان فكي في «الاستشهاد في النحو العربي» أن يُثبت أنَّ «الكتاب» لسيبويه فيه (ثلاثة أحاديث)!!

ووسَّع الأول توجيه الدلالات النحويَّة أو الصرفيَّة منها.

ولـمّا ألَّف العلَّامةُ أحمد راتب النَّفّاخ كتابَه «فهرس شواهد سيبويه» صرَّح فيه (٥٧-٥٨) بالعُثور على حديثَين آخرَين، ذلك أنَّ سيبويه يحتجُّ بالأحاديث، ويُدرجُها ضمن المادة اللُّغوية التي يحتجُّ بها من منثور الكلام، ولم يصرِّح بنسبتِها للنبيِّ ﷺ، مما جعلَ

(١) (ص٥٠)، وانظُر «دراسات في العربيَّة وتأريخها» (ص١٧٠).

(٢) وكذا المعاجم العربيَّة، انظُر - أنموذجًا - مقالة (الاستشهاد بالحديث النبويِّ في مُعجَم «لسان العرب») للدكتور حازم طه، المنشور في مجلَّة «آداب الرافدين»، العدد الثالث عشر، جمادى الأولى، سنة (١٤٠١هـ - نيسان ١٩٨١م) (ص٢٨٣-٣٠٦).

الدُّكتورة خديجة الحديثي تقول في كتابها «موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف» (ص٥٠): «فعمَّى هذا التقديم لها على الباحثين، فلم ينتبهوا إلى أنَّها مِن الأحاديث»، وعلَّلت ذلك بقولها في كتابها «دراسات في كتاب سيبويه» (ص٦٦):

«فالواضح أن مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتجَّ به، لذلك قدَّم لها بعبارات يقدِّم بها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنثور، فاهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص؛ لأن الأفراد يتكلمون عادة بلغة قبائلهم، كما أنه لم ينسب كثيرًا مِن أبيات الشعر إلى قائليها..؛ لأن قصده إثبات ورود صورة من صور التعبير في لغة معيَّنة من لغات العرب مع ذِكر مرتبة هذه اللغة... وفعل مثل ذلك في القراءات..».

قال أبو عُبيدة: الأحاديث التي في بُطون كُتُب اللُّغة والأدب كثيرة، ومِنها عددٌ لا بأسَ به مُسندًا، وهي - عند أهل الاختصاص - غريبة، وألفاظ بعضها غير معهودة عندهم، ويزيد هذا الأمر حسن تخليص هذه الأحاديث على وجه يقيني، ولكن صنيع سيبويه - هذا - وإلغازه يُفيد أنَّ الحديث حُجَّة عندَه، ولذا تراهُ يستدلُّ بقطعة مِنه تارةً، ولم يَنْمِه إلى النبيِّ ﷺ خوفًا مِن الدخول تحت الوعيد، أو لرفع التعنِّي عن نفسه في إثبات صحَّة الحديث، ولم تكن آنذاك - آخر القرن الثاني الهجري - قد دُوِّنَت مناهج النقد على وجهٍ تفصيلي ظاهر؛ وإنما بقيت في صدور النُّقَّاد، الذي عبَّر بعضُهم عن صنيعهم بأنَّه كصنيع الصيارفة، إذ هو قائمٌ - آنذاك - على ملكات ومعرفة خاصة بالرُّواة ونمط الأداء، مع الإحاطة بطبقاتهم ومروياتهم.

يبقى التنبيه على أمرٍ مُهمٍّ: أنَّ صنيع سيبويه هذا نُفِخَ فيه، ممَّا جعل بعضهم يطلق الأحكام جزافًا[١]، ويقول: لم يعرف الاستدلال بالحديث النبوي قبل القرن السابع الهجري!

والحقُّ أنَّ الإنكار لمْ يعرف قبل ابن الضائع، نَعَم هُنالك عدم تسليم للاستدلال الجزئي في مسائل تختلف فيها وجهات النظر، سواء في أصل الثبوت أو الاستنباط (التوجيه)،

(١) ستأتيك إشارة فيها حصر لمرويات سيبويه للحديث النبوي في كتابه «الكتاب» وذلك عند حديثنا عن تفنيد (الشبهة الرابعة: دعوى أنَّ النُّحاة الأوائل تركوا الاحتجاج بالحديث».

ولعلَّ الذي انقدح في نفس ابن الضائع أنَّه لَـمَّا ألَّف «تعليقته على كتاب سيبويه» لم يجده يصرِّح بذِكر الحديث النبوي، فأطلقَ عدم احتجاج سيبويه بالحديث، ولم يحرِّر كلامه، وبنَى عليه أبو حيَّان إنكاره - كعادته - على ابن مالك، وتعلَّق بعلل أُخرَى، فتولَّد اتجاه للمنع بسبب هذا الصنيع.

وتفطَّن لذلك ابن خلدون - قديمًا -، وله في ذلك فتوى مفردة[١]، ذكرَ ذلك ابن الطيِّب الفاسي، في مَعرِضِ سردِه لجماعة، منهم أئمَّة مُعتبرُون في اللُّغة والحديث، وبعضهم ممَّن مات قبل القرن السابع الهجري، قال: «ذهب إلى الاحتجاج به - أي: الحديث -، والاستدلال بألفاظِه وتراكيبه جمعٌ مِن الأئمة، منهم: شيخا هذه الصناعة وإماماها، الجمالان: ابنا مالك وهشام، والجوهري، وصاحب «البديع»[٢]، والحريري، وابن سِيدَه، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن برِّي، والسهيلي، وغيرهم ممَّن يطول ذِكْرُهُم»[٣].

وقال أيضًا: «وشيَّد أركانَه المحقِّقون، كالإمام النووي في «شرح مسلم»[٤] وغيره، والعلَّامة المحقِّق البدر الدماميني في «شرح التسهيل» وغيره، وقاضي القضاة ابن خلدون في مواضع مِن مُصنَّفاته، بل خصَّ هذه المسألة بالتَّصنيف»[٥].

وسأركِّز على مذهب جَمْعٍ مِن أساطين اللُّغة والحديث، وأبرز موقفهم مِن الاحتجاج بالحديث النبويِّ على المسائل النحوية، فأقول - وعليه التُّكلان، وهو سُبحانَهُ المُستعان -:

مِن أشهر أصحاب هذا المذهب:

(١) ظفرتُ بها في أصل خطي عقب جواب البُلقيني، وسيأتي توصيفه لاحقًا.

(٢) هو محمد بن مسعود الغَزْني (ت٤٢١هـ)، مَن أكثرَ أبو حيَّان النَّقل منه، ترجَمَتُه في «بُغية الوُعاة» (١/ ٢١٢).

(٣) «تحرير الرِّواية في تقرير الكفاية» (٩٦).

(٤) انظر: شرحه على أحاديث «صحيح مسلم» ذات الأرقام (٥٥) (٤٠٢) و(٢١٥) (١١٦٧) و(٢) (١٩٧٩) و(٤٤) (٥٤٤) و(٥/ ١٤٩٣)، وقد جمعها ودرسها وبيَّن مذهب الإمام النووي في الاحتجاج بالحديث النبوي: الأستاذ عبد الجليل بن محمد المرشدي في كتابه «المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم» (٢٣٤-٢٧٣).

(٥) «تحرير الرِّواية في تقرير الكفاية» (٩٨).

أولًا: ابن مالك:

أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث النبوي وتخريج القواعد النحوية عليه، حتى عُدَّ زعيم هذا المذهب، ورائد هذا الاتجاه فحمل عليه أبو حيان، وأنكر استدلاله بالحديث قائلًا:

«قد لهج هذا المصنف في تصانيفه الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكليه في لسان العرب.....»[(١)].

وقد لخص الإمام السيوطي مذهب ابن مالك في الاحتجاج فقال:

«كان أُمَّةً في الاطِّلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب»[(٢)].

وهكذا وضع ابن مالك الأمور في نصابها الصحيح، فعاد بالاحتجاج إلى المبدأ السليم الذي حاد عنه النحاة قبله، وسلك الطريق الذي ينسجم مع طبيعة اللغة وأهمية الشواهد، فكان عالمًا مُجدِّدًا في تاريخ النحو العربي.

وقد أصاب الدكتور يوسف خليف، في تقديمه لكتاب «التسهيل»، حيث قال: «إن ظهور ابن مالك يُعدُّ بداية مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي، يقف هو فوق قمتها

(١) «التذييل والتكميل» (ج٥/ ق١٦٨).

(٢) «بغية الوعاة» (١/ ١٣٤).

وتُنظَر أمثلة في استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي: «شواهد التوضيح» (٦٥-٦٧، ١٣٣-١٣٤، ١٩٣)، ويُنظَر للتَّوسُّع في ذلك: «الحديث الشريف في الدِّراسات النحوية واللغويَّة» (٣٨٦) لمحمد ضاري، ومقالة الدُّكتور خليل بنيان بعُنوان (في الحديث الشريف والنحو) المنشورة في مجلَّة «الأستاذ» العدد (٢) (ص٢٥٤)، ومقالة الأستاذ عبد الجبار النايلة بعُنوان (الحديث النبوي الشريف مِن مصادر الدرس النحوي) المنشورة في مجلة «آداب الرافدين» العدد (١٣) (ص٥٠٧-٥٠٩).

ثم بعد تدوين هذه السطور رأيتُ دراسة الدكتور ياسر بن عبد الله الطريفي المطبوعة في مجلدين عن دار كنوز إشبيليا بعنوان «الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، دراسة نظرية تطبيقية، من خلال تخريج الأحاديث والآثار في «شرح التسهيل» لابن مالك، ولأخينا الحبيب محمد كمال درويش الرمحي في دراسته للماجستير في الحديث النبوي عن الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٧م، «شواهد ابن مالك من الحديث النبوي في كتاب (شرح التسهيل) تخريجًا ودراسةً».

الشامخة.... إن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه **هو الذي قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ النحو**، وخطا به الخطوة الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة إلى اليوم...»[(١)].

ثانيًا: الدماميني[(٢)]:

انتصر الدماميني لابن مالك في الاحتجاج بالحديث النَّبويِّ، فقال في كتابه «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»[(٣)]:

«وقد أكثر المصنف - رحمه الله تعالى - في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع عليه أبو حيان، وقال: ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثَق بأن ذلك

(١) «تسهيل الفوائد» (ص هـ).

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي المخزومي، ويعرف بابن الدماميني نسبة إلى (دمامين) وهي بلدة في محافظة الصعيد بمصر، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣ هـ) وسمع واشتغل بها على فضلاء وقته، فمهر بعلوم العربية وشارك في الفقه وغيره، له مصنفات كثيرة، منها: «شرح التسهيل» و«حاشيتان على مغني اللبيب» وتوفي سنة (٨٢٧هـ) وانظر ترجمته في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦) و«الضوء اللامع» (٧/ ١٤٨).
وممن اعتنى بترجمته، وطول فيها وأجاد: ابن معصوم المدني في رحلته المسماة: «سلوك الغريب وأسوة الأريب» (ص١٨٢-١٩٢)، قال واصفًا توجهه إلى الهند: «ثم ارتحلنا تلك المراحل والمنازل، ما بين نجد طالع، وغور نازل، فمررنا في «كلبرجا»، وكانت إحدى منازلنا، وفيها مدفن العلامة بدر الدين الدماميني شارح «التسهيل» و«المغني» وهو....»، وساق ترجمته، قال: «ولما دخلنا الهند طارحه نحاتها، فَمُني منهم بالداء العياء، حتى إنهم ألفوا كتابًا في المسائل التي سألوه عنها، ولم يجب فيها».
قال أبو عبيدة: لا يبعد عندي - بل يتقوى - أن سبب هذه المراسلة كانت على إثر تلك المطارحة، وأنها جاءت البلقيني من الهند إبان وجود الدماميني فيها.
ولا يبعد عندي أنه أرسلها إلى ولده أحمد في مصر. وأن أحمد سلمها إلى البلقيني، وكان أحمد (ولد الدماميني) ممن له صلة بالسراج، ترجمه السخاوي في «الضوء اللامع» (٢/ ١٠٥-١٠٦)، وقال في ترجمته: «وعرض مقدِّمة في العربية على السراج البلقيني، وابن خلدون، والشرف الدماميني، وغيرهم».

(٣) (١/ ٢٥٨) وانظر «خزانة الأدب» (١/ ١٤-١٥) و«اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد» (ص٢٤- مرقوم).
واستشهد الدماميني كثيرًا بالحديث النبوي في شرحه «كفاية المحتفظ» المسمَّى «تحرير الرواية»، وكذا في مواطن عديدة مِن «شرحه على صحيح البخاري» المسمَّى «مصابيح الجامع»، وطبع حديثًا عن دار النوادر، وكذا في القطعة التي أَتمَّها من شرحه على «مُغني اللَّبيب» المسمَّى «شرح المزج»، وفيه(ص٨٥٢-٨٥٤) (فهرِس خاصٌّ بالأحاديث والآثار التي فيه)، ويُنظَر «دراسات في العربية وتاريخها» (ص١٦٨).

المحتَجَّ به لفظُه عليه الصلاة والسلام، حتى تقوم به الحجة، **وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك،** بناء على أن **اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن** الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما تتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ».

ولا يَخْفَى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقولَ المحتجَّ به لمْ يُبدَّل؛ **لأن الأصل عدم التبدُّل،** لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط، ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى[1]، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تُبدَّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا، فيُلغى، ولا يقدح في الاستدلال.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى، إنما هو فيما لم يدوَّن في الكتب، وأما ما دُوِّن وجُعِل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه، من غير خلاف بينهم في ذلك.

وتدوين الأحاديث والأخبار من أكثر الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدِّلين، على تقدير تبديلهم، يُسَوِّغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصحُّ الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّنَ ذلك المبدل على تقدير التبديل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهُّم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر[2]، والله - تعالى - أعلم بالصواب».

وقال أيضًا في «مصابيح الجامع»[3] في تعليقه على حديث: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**»:

---

(١) سيأتي بيان شروطه بالتفصيل.

(٢) يُقال فيما ليس له وجه: ما قاله الزمخشريُّ: «رُبّما أسند اللّحن أو الوهم إلى رُواة الحديث»، انظُر «الدراسات النحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري» (ص١٨١).
قال أبو عُبيدة: المؤلَّفات في تصحيفات المحدِّثين كثيرة، وطُبِعَ منها غيرُ واحد، ولا بُدَّ مِن إعمال قواعد المحدِّثين، والأمور عند أهل الصَّنعة ممكنة، وسنُعالج مثلًا مَشهورًا، يُمكِن أن يُقاسُ عليه.

(٣) (٣/ ٣٢).

«**يتعاقبون فيكم ملائكة**»: جاء على لغة «أكلوني البراغيث»، وكان عليه السلام يعرف لغة جميع العرب.

وقال السهيلي[(١)] في هذا الحديث: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار طويلًا مُجوَّدًا، فقال فيه: «**إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم**».

قلت: دعوى لا دليل عليها، فلا يُلتفت إليها، وقد اعتمدها أبو حيان[(٢)] في رد كلام ابن مالك في الاستدلال بهذا الحديث، ومعنى التعاقب: إتيان طائفة بعد أخرى».

ويعدُّ الدماميني من أبرز الذين حملوا راية التصدِّي لمانعي الاحتجاج بالحديث النبوي، وفي ذلك قال البغدادي في «خزانة الأدب»[(٣)]:

«وقد ردَّ هذا المذهب الذي ذهبوا إليه البدر الدماميني في «شرح التسهيل» **ولله درُّه؛ فإنه قد أجاد في الردِّ**».

وقال عنه الدكتور محمد ضاري الحمادي في كتابه «الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية»[(٤)]:

«وكان بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني من أبرز نحاة القرن التاسع، مثلما هو من أبرز نحاة الاحتجاج بالحديث، وأبرعهم في التَّصدِّي للمانعين، ومقارعتهم الحجة بالحجة».

وفي كلام الدماميني السابق إشارة إلى هذه المسألة التي بين أيدينا، فلعله أشار إلى **مكاتبته للبلقيني**، بقوله: «وقد أجريت ذلك **لبعض مشايخنا**، فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك».

---

(١) نقل كلامه أبو حيَّان في «التذييل» (٦/ ٢٠٨).

(٢) في «التذييل» (١/ ١٨٨) و(٦/ ٢٠٨)، وقوَّى بحثه ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٢)، ورجَّحه السيوطي في «تنوير الحوالك» (١/ ١٤٢)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٣٨).

(٣) (١/ ١٤).

(٤) (ص٣٤١)، وانظُر «موقف النُّحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشريف» (٣٧٠ - ٣٧١) لخديجة الحديثي.

ثالثًا: محبُّ الدِّين ناظر الجيش[١]:

نَقَلَ في شرحِه المُطوَّل على «تسهيل الفوائد» المُسمَّى «تمهيد القواعد» (٩/ ٤٤٠٨-٤٤١٠) كلام أبي حيَّان بطُولِه، وانْتَصَرَ لابنِ مالِك، وردَّ تطاوُلَهُ عليه - وقد حذفتُ طَرَفًا مِنه -، وتعرَّضَ لما ساقَهُ أبو حيَّان مِن دليل وفنَّدَه، وبيَّنَ أنَّ مناكدة أبي حيَّان لابن مالك إنَّما باعثُها «أنَّه حصل في النَّفْسِ حسدٌ ما»[٢]، وهذا نصُّ كلامِه بحرُوفِه:

«وأقول: أمَّا إنكارُهُ على المُصنِّف الاستدلالَ بما وَرَدَ مِن الأحاديث الشريفة مُعتلًّا لذلك بأنَّ الرُّواة جوَّزُوا النَّقل بالمعنَى؛ فيُقالُ فيه: لا شكَّ أنَّ الأصلَ في المرويِّ أنْ يُروَى باللَّفظ الذي سمع مِن الرسول ﷺ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنَّما تكونُ في بعضِ كلمات الحديث المُحتمَل لِتغيير اللَّفظ بلفظٍ آخَر يُوافقه معنىً، إذ لو جَوَّزْنا ذلك في كُلِّ ما يُروَى؛ لارْتَفَعَ الوُثوقُ عن جميع الأحاديث بأنَّها هي بلفظ الرسول ﷺ، وهذا أَمرٌ لا يجوزُ تُوهُّمُهُ، فضلًا عن أن يُعتقدَ وُقوعُه، ثُمَّ إنَّ المُصنِّف إذا استدلَّ على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدلُّ بكلام العرب مِن نَثرٍ ونَظم يردف ذلك بما في الحديث، إمَّا تقويةً لما ذكرَه مِن كلام العرب، وإمَّا استدلالًا على أنَّ المستدلَّ عليه لا يختصُّ جوازُه بالشِّعر، بل إنَّه يجوزُ في الاختيار أيضًا، ولا يَخفَى عن اللَّبيب أنَّ قول النبي ﷺ لِعُمَرَ - رضي اللهُ تعالى عنهُ - في ابن صيَّاد: «**إنْ يَكُنْهُ؛ فلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وإنْ لا يَكُنْهُ؛ فلا خَيْرَ لكَ في قَتْلِه**»[٣]، يَبعدُ فيه أنْ يكونَ مُغيَّرًا، كذا قولُه ﷺ: «**إنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إيَّاهم، ولو شاءَ مَلَّكَهُم**

---

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بـ(ناظر الجيش)، المُتوفَّى سنة (٧٧٨هـ)، وكانت تربطه بولد السراج البلقيني جلال الدِّين عبد الرحمن مُصاهَرة.

(٢) «تمهيد القواعد» (٩/ ٤٤١٢).

(٣) أخرجَهُ البخاريُّ (١٣٥٤، ٦٦١٨).
هكذا بوصل الضمير في هذين الموضعين، وهو كذلك في الطبعة البولاقية (٢/ ٩٤)، وعزاه القسطلاني وحده في «إرشاد الساري» (٢/ ٤٤٨) إلى الكشميهني، قال: «وللباقين: يكن هو»، وأشار في حاشية البولاقية (٨/ ١٢٦) إلى أن رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي في الموضعين: «يكنه» بوصل الضمير، ويُنظَر مثله في «الفتح» (١١/ ٥٢٢)، و«التنقيح» للزركشي (٢/ ٦٧٥).
ثم نظرتُ في نسخة الشيخ إسماعيل بن علي البقاعي (ت٨٠٦هـ) مِن «صحيح البخاري» (ق١١٠)، فوجدتُ فيها «إن يكنه؛ فلن تسلَّط عليه، وإن لم يكن هو؛ فلا خير...» بالوصل في الأولى، والفصل في الأخرى.

إِيَّاكُم»[١]، وأمَّا قولُهُ: إنَّ المُصنِّف ما أمعنَ النَّظَرَ في ذلك فما علمت الأمر الذي أشار إليه بأن المصنِّف ما أمعن فيه نظره ما هو؟!»[٢].

رابعًا: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

احتجَّ ابنُ تيميَّة كغيرِه مِن السابقين بالحديث النبويِّ على قِلَّة وترَى أمثلةً مِن ذلك في «مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٦ و١٢/ ٦٠)،(١٦/ ٢٨٥، ٢٩٦)، و«منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٧/ ٢٠٢).

وممَّن بسطَ مذهب ابن تيميَّة في ذلك الدُّكتور هادي أحمد فرحان الشجيري في رسالته للدُّكتوراه «الدراسات اللُّغويَّة والنحويَّة في مُؤلَّفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وأثرها في استنباط الأحكام الشرعيَّة» (ص٣٥٦-٣٥٨).

خامسًا: الحافظ ابن حجر العسقلاني:

لَعَلَّ صنيع ابن حجر في «فتح الباري»، وعنايته بإيراد الألفاظ، وتحريه الوقوف على الصحيح منها، مع معرفته الواسعة بالعربية، وذوقه اللغوي العالي ممَّا يسمح بأن تظهر جهوده في هذه المسألة على وجهٍ بارز، وتحتاج - كما تقول الباحثة الدكتورة ناهد بنت عمر العتيق في رسالتها «المسائل النحوية في كتاب فتح الباري» (٢/ ٨٩٥) - إلى «دراسة عميقة، تنطلق مِن معرفة علميَّة مُؤصَّلَة بفنّ الحديث، وعِلم الرِّجال، وموازنة الروايات، إلَّا أنَّه يمكن - ومن خلال قراءة كتابه كاملًا - وضع أُطر عامَّة تحدِّد نهج ابن حجر في هذا الموضوع، وهذه الأُطر على النحو التالي»[٣]:

الأوَّل: يقبل ابن حجر الاحتجاج بالحديث على صحَّة القواعد النحوية، ويعتمده مصدرًا بلا تردُّد حيث يظهر أنَّ اللفظ محفوظ لم تختلف الرواة في لفظه.

---

(١) هو مفرَّق من عدَّة أحاديث، انظُر «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٢١٩)، أو رقم (٢٠٧٠ - ط أشرف عبد المقصود).

(٢) «تمهيد القواعد» (٣/ ٤٤١٠ - ٤٤١١).

(٣) ما تحته مِن دراسة الدُّكتورة ناهد العتيق مُلخَّصًا، وفيها بعضُ الأمثلة على الأُطر المذكورة، وقد بَحَثْتُها في دراستها المُنوَّه بها.

الثاني: تشتدُّ عبارة ابن حجر في الردِّ على المُخالِف في المسألة التي ثَبَتَ الحديثُ على وَفْقِها، وذلك لِقرائن تحفُّ بها، مثل كثرة وُرودها في النُّصوص، ونحو ذلك.

الثالث: يدفع ابن حجر الاحتجاج بالحديث في النحو، إذا ظهر له أن اللَّفظ (موضع الاحتجاج) قد تصرَّف فيه الرُّواة، بحيث تذهب طُمأنينة القلب إلى أن هذا اللفظ الذي فيه الحُجَّة قد قالَهُ رسولُ الله ﷺ، أو مَن هو في عَصر الاحتجاج بقوله.

الرابع: يتسامح ابن حجر في الاحتجاج بالحديث على القواعد النحوية على كَون اللَّفظ قد وَقَعَ فيه اختلافٌ بين الرُّواة، وذلك لقرائن تُحيط بالمسألة، مثل: وُرود ذلك في نُصوص أُخرَى، أو كون اللَّفظ مُخرَّجًا على لُغةٍ مُتَّفَقٍ عليها، وإنْ كانت قليلة، أي: ليس في المسألة اختلافٌ[(١)].

ثم قالت بعدَ أن استطردَت في التَّمثيل على ما سبق:

«وأودُّ أنْ أُشيرَ إلى أنَّ المقام هُنا ليس مقام تأييد أو ردٍّ لما ذَهَبَ إليه ابنُ حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن رَفض الاحتجاج بما ثَبَتَ أنّ الرُّواة تصرَّفُوا في لفظه، إلَّا أنَّه يُمكن القول: إنَّ موقفًا قويًّا مِثل هذا ينتهجُه ابن حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الحافظ، وشيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، والعلَّامة في معرفة الرجال، وطرق الحديث ورواياته، وقد بَلَغَ فيها منزلة شهد له فيها بالتَّفوُّق أكابرُ شيوخه، وعوَّلُوا على قولِه في كثيرٍ مِن المسائل، أقول: إنَّ هذا الموقف جديرٌ بأن يُوقف عنده، ويُدرس دراسة علميَّة فاحصة، علَّها تَفتح آفاقًا جديدة في مجال الدَّرس النحوي»[(٢)].

سادسًا: ابن سعيد التونسي[(٣)]:

عرض ابن سعيد مسألة الاستدلال بالحديث في كتابه «زواهر الكواكب لبواهر

(١) «المسائل النحوية في كتاب فتح الباري» (٢/ ٨٩٥-٩٠٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٩٠٦).

(٣) هو محمد بن علي بن سعيد الحِجْري التونسي، أديب نحوي، له حاشية على «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» سماها «زواهر الكواكب لبواهر الواكب»، وله «اللوامع» رسالة في المنطق، و«الفلك المشحون». توفي شابًا سنة (١١٩٩ هـ). انظر ترجمته في «عنوان الأريب» (٢/ ٤٤) و«الأعلام» (٦/ ٢٩٧).

الواكب»[(١)]، وردَّ ردًّا طويلاً على أبي حيان، ودافع عن ابن مالك، حيث كان ينقل اعتراض أبي حيان على ابن مالك، ثم يرد عليه بكلام طويل من وجوه مختلفة، لخَّص أهمَّها الدكتور حسن الشاعر في كتابه «النحاة والحديث النبوي»[(٢)] فيما يلي:

١- إنَّ مَن عددهم أبو حيان ممن لم يستدل بالحديث، اقتضى كلامه أنهم لم يكونوا مشتغلين به ولا قاربوا ذلك، وليس المصنف مثلهم.

٢- إنَّ النحاة الأوائل خالطوا كثيرًا من أرباب اللسان العربي، وتلقوا اللغة عنهم، فكفاهم ذلك عن الاستشهاد بالأحاديث التي يحتاجون فيها إلى الوسائط الكثيرة فيما بينهم وبين قائليها، وليس كذلك المصنف.

٣- إنْ أراد أبو حيان أن لا وثوق في شيء من الأحاديث بأنه لفظ رسول الله ﷺ - كما يدل عليه كلامه - ولو بمعنى الظن القوي الكافي، في مثل هذه الصناعة، كان في المرتبة العالية من البطلان، فإن بعض الأحاديث بل كثيرًا منها لم تختلف فيها الرواة أصلًا، فكان ذلك كالإجماع منهم على أنها لفظ رسول الله ﷺ.

٤- إنَّ الرواة وإنْ جوَّزوا النقل بالمعنى، لكن ما وصلوا إلى أن يقال: ما من حديث جاء عن النبي ﷺ إلا وهو محتمل أن يكون ليس مرويًّا باللفظ، وذكروا أن الراوي بالمعنى يقول: أو كما قال، أو نحوه، فطردُ الاحتمال في جميع الأحاديث حتى ينتفي الظن القوي باطلٌ، فلا يسوغ الرد على المصنف في كل حديث استشهد به بمجرد الاحتمال، بل حتى يبيِّنَ - مثلًا - قصة جاءت عن النبي ﷺ بألفاظ متعددة.

٥- إنَّ القصة الواحدة إذا وردت عنه ﷺ بألفاظ وعلمت جميعها، يجزم بأنَّ واحدًا منها لفظه - عليه الصلاة والسلام -، لأن وقوف الرواة عند تلك الألفاظ كالإجماع على نفي ما سواها، سيما إذا كان في الرواة مثل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي كان إذا قال: «قال رسول الله ﷺ» تغير لونه، وارتعد خوفًا من أن يخالف، أو يغيِّر الحديث[(٣)].

(١) «زواهر الكواكب» (٢/ ١٤٦-١٥٠).

(٢) «النُّحاة والحديث النبوي» (ص٥٣-٥٥).

(٣) إشارة إلى ما أخرجَهُ الدارميُّ (١/ ٨٣)، والطيالسيُّ (٣٢٦)، وابنُ ماجه (٢٣)، والفسويُّ (٢/ ٥٤٧-٥٤٨)،

٦- إنَّا وإن طردنا احتمال الرواية بالمعنى في جميع الأحاديث، لكنا نقول: إن ذلك في الغالب للصحابة والتابعين وهم فصحاء أعراب غالبًا، فما غُيِّرَ إليه لفظُه - عليه السلام - من ذلك يجوز الاستشهاد به لذلك، وحينئذ فمجرد احتمال الرواية بالمعنى لا يكفي في الرد على المصنف، إنما الذي يرد عليه به أن يبين في الحديث الذي يستشهد به أنه مروي بالمعنى، رواه فلان ابن فلان، غيَّر فيه لفظ النبي ﷺ، وهو غير عربي، وأنَّى له ذلك.

٧- إنَّ ذلك الاحتمال وإن طردناه في جميع الأحاديث، لكنه قد يعارضه ما ينفيه من وجوه البلاغة وأسرار الفصاحة التي تكون في بعض الأحاديث مما لا يصل إليه غيره - عليه الصلاة والسلام -، كما في جوامع من كلمه عليه الصلاة والسلام، وقد اعتنى بها الفضلاء، وأفردوها بالتأليف.

٨- إنَّ دعوى أن الضابط منهم من يضبط المعنى باطلة قطعًا، وكيف ذلك في مثل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي سمع قصيدة عمر بن أبي ربيعة: (أمن آل نعم أنت غاد فمبكِّر)، مرة واحدة، فرددها كما سمعها مع فرط طولها إلى الغاية، من غير أن يبدِّل فيها حرفًا فضلا عن لفظ، وفي مثل أبي هريرة الذي قال فيه الشافعي: أحفظ من روى الحديث في دهره، والذي دعا له الرسول ﷺ بأن لا ينسى شيئًا سمعه منه، وفي مثل البخاري الذي وقع له عند دخوله بغداد الواقعة التي طبقت الآفاق[1].

٩- إنَّه لا بُعد في ضبط بعض الأحاديث ولو في الأحاديث التي لم يسمعها الراوي إلا مرة

والشاشي (٦٦٧، ٩٦١)، وأبو زُرعة الرازي في «تاريخ دمشق» رقم (١٤٦٤) - ومِن طريقه ابنُ عساكر (٣٣/ ١٦١) - وابن سعد (٣/ ١٥٦، ١٥٧)، وأحمد (١/ ٣٨٧، ٤٢٣، ٤٥٢، ٤٥٣) - ومِن طريقِهِ ابنُ عساكر (٣٣/ ١٥٩-١٦٠) -، والبزَّار (٩٣٤٥)، والطبرانيُّ (٨٦١٣، ٨٦٢٢، ٨٦٢٣، ٨٦٢٤، ٨٦٢٥، ٨٦٢٦، ٨٦٢٧)، وابن عَدِيٍّ في مُقدِّمة «الكامل» (٤٣)، والرامهرمزي (٥٤٩)، والحاكم (١/ ١١٠ -١١١) و(٣/ ٣١٤)، والخطيب في «الجامع» (رقم ١٠٢١، ١١١٣)، وفي «الكفاية» (٢/ ٩-١٠ - ط دار الهدى)، وابن عبد البرِّ في «الجامع» رقم (٤٦٢) عن ابن مسعود بألفاظٍ؛ منها: عن عمرو بن ميمون، قال: «ما أخطأني ابن مسعود عشيَّة خميس إلَّا أتيتُه فيه، قال: فما سمعتُه يقولُ لشيءٍ قَطُّ: قال رسولُ الله ﷺ، فلمَّا كان ذات عشيَّة، قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرتُ إليه، فهو قائمٌ محلَّلة أزرار قميصه، قد اغْرَوْرَقَت عيناه، وانْتَفَخَت أوداجُه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبًا مِن ذلك، أو شبيهًا مِن ذلك». لفظ ابن ماجه، وهو صحيحٌ عنه.

(١) انظُر تلك القصَّة في «هدي الساري» (ص٦٧٩- ط السلام).

واحدة، ولم تُمْلَ عليه فيكتبها، فإنَّ غالب العرب أمية وحفظهم للقصائد والمقامات والخطب مع طولها أمر بالغٌ إلى الغاية.

١٠- إنَّ قوله: «من نظر في الحديث أدنى نظر؛ عَلِمَ عِلْمَ اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى» باطل، إذ من نظر في الحديث، علم أنهم يروون بالمعنى، لا أنهم لا يروون إلا به.

١١- إنَّ الذي نعلمه قطعًا غير شك أن رسول الله ﷺ كان يتكلم بفصيح اللغات وبأفصحها، وبالحسن من التراكيب وبأحسنها، وبجزلها وأجزلها، لا أنه لا يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها.

١٢- احتمال الرواية بالمعنى، قائم في حديثه ﷺ مع النمر بن تولب[١]، ومع الوافدين عليه من أهل جلولة، فما باله جزم بأن تلك الألفاظ هي ألفاظه - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ -.

من هذا يتَّضح أنَّ ابن مالك اعتمدَ على الحديث اعتمادًا كُلِّيًّا في وَضع الأحكام النحويَّة، بحيث يُمْكِنُنا القول: إنّه فتحَ البابَ على مِصراعيه لمن جاء بعدَه مِن النُّحاة، الّذِين رأَوا فيه ما رآه هو، مِن مزايا تُؤهِّلُه لِيَكُونَ المصدر الثَّاني بعدَ القُرآن الكريم والقراءات.

سابعًا: ابن الناظم[٢]:

ونَذكُرُ أيضًا مِن هؤلاء النُّحاة ولده بدر الدين المشهور بـ(ابن الناظم) (٦٨٦هـ) «فقد كان الحديث الشريف أحد مصادر الاستشهاد النحوي عنده، تبعًا لأبيه، صحَّح طائفة من المسائل النحوية، استنادًا إلى ما ورد فيه، وقد يستشهد على صحة قاعدة نحوية بالحديث فقط؛ لأن الوارد منه يُبيح ذلك التصحيح، من ذلك - مثلًا - تصحيحه مذهب الكوفيين في جواز إضافة المضاف إلى ضمير الموصوف في سعة الكلام، مستشهدًا على ذلك

(١) سبق إيراده وتخريجه.

(٢) هو ولد ابن مالك، اسمه محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، بدر الدين، العلامة النحوي، أبو عبد الله الدمشقي، ويُطلَق عليه كثيرًا ابن الناظم، وابن المصنِّف، ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٩٨)، «لحظ الألحاظ» (٨٠)، «بغية الوُعاة» (١/ ٢٢٥).

بالأحاديث النبوية فقط، ومخالفًا سيبويه الذي لم يجوِّز ذلك إلا في ضرورة الشعر[(١)]، حيثُ قال في «شرحِه»: «وأجاز الكوفيُّون ذلك، وهو الصحيح، لوروده في الحديث، كقوله ﷺ في حديثِ أمِّ زَرع: «**صفرُ وشاحِها**»[(٢)]..، وفي حديث الدَّجَّال: «**أعورُ عينه اليُمنَى**»[(٣)]، وفي

---

(١) يُنظَر: «الكتاب» (١/ ١٠٢)، «المقتضب» (٤/ ٩٥٩)، «شرح المفصل» لابن يعيش(٦/ ٨٤-٨٩).

(٢) لفظ البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨): «وصِفْرُ ردائها».
والصِّفْرُ: الشيء الخالي الفارغ؛ أي: أنَّها ضامرة البطن، كأنَّ رداءها صفر، كذا في «النهاية» (٣/ ٣٤).

(٣) أخرجَه البخاريُّ في «صحيحِه» (رقم ٣٤٤١) مِن طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه به، ضمن حديث طويل.
وخُولِف إبراهيم بن سعد في هذا الشاهد، وهذا البيان:
أخرجَه البخاري (٧٠٢٦) مِن طريق شعيب بن أبي حمزة، وبرقم (٧١٢٨) مِن طريق عقيل ابن خالد الأيلي، ومسلم (١٧١) مِن طريق يونس بن يزيد ثلاثتهم عن الزهري به، وقالوا: «أعور العين»، وزاد شعيب: «اليُمْنَى».
وتابع الزهريَّ عليه: حنظلة بن أبي سُفيان المكِّيُّ،ولفظه: «أعور العين». أخرجَه مُسلم (١٦٩).
فاللفظ الثابت عن سالم: «أعور العين اليمنى».
وهكذا رواه عبيد الله بن عمر عن نافع به عند مسلم (١٦٩) أيضًا، وكذلك رواه مالك في «الموطَّأ» (٢/ ٩٢٠ - الليثي) عن نافع، وأخرجه من طريق مالك: البخاري (٥٩٠٢، ٦٩٩٩)، ومُسلم (١٦٩) في «صحيحيهما».
وأخرجَهُ البخاريُّ (٤٤٠٢) مِن طريق محمد بن زيد عن ابن عمر بلفظ: «أعور عين اليمنى»، وهذا لفظ جويرية عن نافع عند البخاري (٧٤٠٧)، ولفظ أيوب السختياني عن نافع عند البخاري (٧١٢٣).
ورواه البخاري (٣٤٣٩)، ومسلم (١٦٩) من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ: «أعور العين اليمنى».
فالراجح من الألفاظ لا يساعد على الاستشهاد بهذا الحديث على اتصال معمول الصفة المشبَّهة بضمير الموصوف، إذ اللفظ الذي يدل عليه ممّا انفرد به إبراهيم بن سعد، وخالفه غير واحد ممَّن هم أكثر منه عددًا وأوثق منه في سالم وغيره.
فإن قلت: ألم يروه الترمذي في «جامعه» (٢٢٤١) بلفظ: «أعور عينه اليمنى» !
قُلت: نعم، وهي سبب خطأ إبراهيم بن سعد.
فإن قلت: كيف تم ذلك؟
قلت: أخرجه الترمذيُّ مِن طريق المعتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «ألا إنَّ ربكم ليس بأعور، ألا وإنه أعور، عينه اليمنى كأنَّها عنبة طافية».
وأخرجه أبو يعلى (٥٨٢٣) من طريق أبي أمية بن يعلى عن نافع بلفظ: «المسيح الدجَّال أعور، عينه اليمنى كأنَّها عنبة طافية».
وأخرجه مُسلم (١٦٩) من طريق أبي أسامة حمَّاد بن أسامة ومحمد بن بشر عن عبيد الله ابن عمر عن نافع بلفظ: «أعور العين اليمنى».
فتفرُّد إبراهيم بن سعد بلفظ الشاهد ثابت، ولا يُلتفَت إليه؛ لأنه وهم، والوهم عدم، لا يحتج به، أو قُل بتعبير المحدثين: رواه بالمعنى.
ويُؤكِّد ما وجهناه قول ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٥٦٣) عن الشاهد: «عينه: كذا هو بالإضافة، و(عينِه) بالجر للأكثر،... ورواه الأصيلي (عينُه) بالرفع».

وَصْف النبيِّ ﷺ: (شَثْنُ أصابعه..)»[١]، ومِن ذلك أيضًا استشهاده به في (عوامل الجزم) على جواز مجيء جواب الشرط ماضيًا، إذا كان الشرط مضارعًا، حيث قال: «وأكثر النحويين يخصُّون هذا النوع بالضرورة، وليس بصحيح؛ بدليل ما رواه البخاري[٢] من قول النبيِّ ﷺ: «**مَن يَقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له**»[٣]».

واستشهدَ أيضًا على حذف الفاء من جواب الشرط في الندرة بالحديث الذي أخرجَه البخاريُّ مِن قوله ﷺ لِأُبيِّ بن كَعْب[٤]: «**فإنْ جاء صاحبُها، وإلاّ استمتع بها**»[٥]، ومثل هذا كثير في «شرحه»[٦].

(١) شَرح ابن الناظم (ص١٩٦)، ويُنظَر «أمالي السُّهيلي» (ص١١٦-١١٧)، والشثن؛ أي: أن أصابعه ﷺ تَميل إلى الغلظ والقصر، وقيل: هو الذي في أصابعه غلظ بلا قصر، ويحمد ذلك في الرجال؛ لأنَّه أشدُّ لقبضهم. انظُر «لسان العرب» (شثن) (١٣/ ٢٣٢)، والحديث أخرجَهُ البخاريُّ في «صحيحِه» (٥٩١٢) مِن حديث أنس، ولفظُه: «شثن القدمين والكفَّين».
وأخرجه ابن سعد (١/ ٢٠٣) - ومن طريقه ابن عساكر (٣/ ٢٩٨) - من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: «شَثْن الأصابع»، وإسناده واهٍ؛ فيه محمد بن عمر الواقدي ومجاهيل، ولا شاهد في هذه الألفاظ على كلام ابن مالك، ولم أقف عليه باللفظ الذي ساقه.

(٢) في «صحيحه» (٣٥)، وأخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحِه» (٧٦٠) أيضًا مِن طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هُريرة رفعه.
ووقع في لفظه خلاف بين الرُّواة، فمنهم مَن رواه بلفظ النفي والإثبات لا الشرط والجزاء، وهذا - عندي - مِن تصرُّف الرُّواة، ورواه الجماعة بالشرط والجزاء، ولكن في الأسانيد الثابتة: «من يقم... يغفر» بلفظ المضارع دون المغايرة بينهما، والترجيح فيه وجهات نظر، وانظر لبسطه: «فتح الباري» (١/ ١١٤)، ورده في «عمدة القاري» (١/ ٢٢٧) للعيني، ونقضه في «انتقاض الاعتراض» (١/ ٨٢) لابن حجر، «الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية» (٢/ ١٠٣٢-١٠٣٥)، «شواهد ابن مالك من الحديث النبوي في كتاب (شرح التسهيل)» (٣٥١-٣٥٢/ مرقوم)، وفيه: «خلاصة المسألة: الشاهد مروي بالمعنى، فلا يصلح للاستشهاد به، والله أعلم».
قال أبو عُبيدة: وسيأتي بسط طرقه، والتدليل على تصرف الرواة فيه عند تعليقي على جواب السراج البلقيني، والله الموفق.

(٣) «شرح ابن الناظم» (ص٢٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٣٧).

(٥) «شرح ابن الناظم» (ص٢٨٨)، وسيأتي قريبًا مثال آخر على حذف الفاء من جوانب الشرط، وهناك دراستها.

(٦) «شرح ابن الناظم»، يُنظَر مثلًا (ص١٢ و٤٢ و٥٥ و١٢٩).

ثامنًا: جمال الدِّين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)[١]:

اعتمد العلامة ابن هشام على الحديث كثيرًا في دراسته النحو، بحيث لم يخل باب مِن أبوابه أو مسألة من مسائله من الحديث في كتبه: «مغني اللبيب» و«شرح شذور الذهب» و«شرح قطر الندى»، وغيرها، يأتي مستدلًّا به في المسائل اللغوية والنحوية، حتى كان يستعين به أحيانًا في تفسير أبيات الشعر[٢]، وممّا يدل على اعتماده الفائق على الحديث استشهاده به على أيِّ رواية وَرَدَ فيها، كاستشهاده - مثلًا - في (باب الفاعل) على إلحاق جماعة مِن العرب علامة تثنية أو جمع «بالعامل فعلًا كان كقوله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنَّهار**»[٣]، أو اسمًا كقوله ﷺ: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم؟**»[٤]، قال ذلك لَـمَّا قال له ورقة بن نوفل: وددتُ أن أكونَ معك إذ يُخرجُك قومك، والأصل: أَوَ مُخْرِجُوي هُم، فقُلِبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت الياء في الياء»[٥]، والحديث الثاني رَواهُ البخاريُّ بما يُخالِف رواية ابن هشام، «... (**أَوَ مُخرجِيْ**) بكسر الجيم وسكون الياء»[٦].

تاسعًا: بهاء الدِّين بن عقيل (٧٦٩هـ):

والد زوجة البُلقيني وأستاذه، الذي استشهد بالحديث كثيرًا في «شرحه على الألفية»[٧]، مِن ذلك مثلًا استشهاده على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الظرف[٨].

---

(١) يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (ص٥٠): «ثم جاء ابنُ هشام (٧٦١) تلميذ أبي حيَّان، ونقيضه في مذهبه إزاء الاستشهاد في الحديث»، وأنا لا أرَى هذا، إذ إنَّ كِلَا الرجلين قد استشهد بالحديث بصورة واسعة كما سترى، غير أن الثاني منهما قد انتقد ابنَ مالك متحامِلًا عليه».

(٢) يُنظَر «مغني اللَّبيب» (١/ ١٠٠).

(٣) سيأتي تخريجه مُطوَّلًا.

(٤) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٣) مِن حديث عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -.

(٥) «شرح قطر الندى» (ص١٨٢).

(٦) يُنظَر: «فتح الباري» (١/ ٢٩)، وتوجيهه مع المناقشة في «منهج السالك» (٣٦)، «تقييد ابن لب» (٢/ ٣٧٧-٣٧٩- مرقومة)، «المسائل النحوية في فتح الباري» (١/ ٣٢٨-٣٣٠).

(٧) «شرح ابن عقيل»، يُنظَر مَثَلًا: (١/ ٦٥، ١٠٦، ٦١١، ٦٢٢، ٢/ ١٩، ٢١، ١٨١، ١٨٨، ٢٩٨، ٣٧٢، ٣٩٢).

(٨) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٣).

عاشرًا: علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ):

ففي الصفحة الأولى من «شرحه» يُواجهك حديث استند إليه في جواز إضافة آل إلى الضمير، خلافًا للكسائي والنحاس وأبي بكر الزبيدي الذي زعم أنَّهُ مِن «لحن العوامِّ»[(١)]، ومِن ذلك أيضًا: ردُّه على أبي علي الفارسي قوله: إثبات الميم في (فم) مع الإضافة ضرورة، بأنَّه لا يختص بالضرورة، بدليل قول النبيِّ ﷺ: «**لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائم أطيبُ عند الله مِن ريح المِسك...**»[(٢)]، وغير ذلك كثير[(٣)].

وهُناك **نُحاة مُتأخِّرُون**[(٤)] مِن أصحاب الحواشي، ساروا على هذه السَّبيل الواضحة في الاعتماد على الحديث كثيرًا في دراساتهم النحويَّة، كأحمد بن أحمد السجاعي (١١٩٧هـ)، ومحمد بن علي الصَّبَّان(١٢٠٥هـ)، ومحمد الأمير الأزهري(١٢٣٢هـ)، ومحمد بن مصطفى الخضري(١٢٨٧)، فقد رأيتُ السجاعي في «حاشيته» يشرح الحديث النبويَّ تارةً[(٥)]، ويرويه أُخرَى[(٦)]، أو يستشهد به[(٧)].

مِن ذلك - مثلًا - موافقته لابن هشام على إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل، مستشهدًا بحديث رسول الله ﷺ: «**وحجُّ البيت مَن استطاعَ إليه سبيلًا**»[(٨)]، وردُّه على

(١) «شرح الأشموني» (١/ ٥).

(٢) «شرح الأشموني» (١/ ٣١)، والحديث في «صحيح البخاري» (٥٩٢٧)، وهو حديث إلهي، صحابيه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويُنظَر توجيهه مع دراسة (إثبات ميم (فم) مع الإضافة): «المسائل البصريات» (٢/ ٨٩٣)، «المسائل العسكرية» (١٧٣)، «المقرب» (٢٣٨)، «شرح المقدمة الجزولية» (١/ ٣٦٣-٣٦٤)، «شرح التسهيل» (١/ ٤٩)، «توضيح المقاصد» (١/ ٨٠)، «همع الهوامع» (١/ ١٣١).

(٣) «شرح الأشموني» يُنظَر مثلًا: (١/ ١٤، ٣١، ٥٢، ٥٣، ٥٧، ٢/ ٢٩٨، ١٣٦، ٣/ ٦٢١).

(٤) يُمكِنُنا أن نعد عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) صاحب «خزانة الأدب» ممَّن يَسْتَشْهِدُون بالحديث النبويِّ، بدليل استحسانه رد بدر الدين الدماميني على أبي حيَّان «الخزانة» (١/ ٧)، وإلى هذا ذهب د. محمد ضاري في «الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحويَّة» (ص٣٨٨).

(٥) «حاشية السجاعي على شرح القطر»، يُنظَر (ص٣٧ و٤٨ و٥٧) مثلًا.

(٦) المصدر نفسه يُنظَر (ص٥٦ و٦٥) مثلًا.

(٧) المصدر نفسه يُنظَر (ص٤٨ و٥٦ و٥٧ و٦٥ و٦٧) مثلًا.

(٨) أخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحِه» رقم (١٢).

قول بعضهم يحتمل أن يكون الحديث مرويًّا بالمعنى، فلا شاهد فيه» «بأنَّ الأصل الرواية باللَّفظ، فإذا قصد الرواية بالمعنى أشارَ الراوي لذلك بقوله: قال ما معناه»[١]، ثم قال: «وفَتْحُ هذا الباب يتطرَّق منهُ عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعيَّة، وهو **مُخالِفٌ للإجماع**»[٢].

أمَّا الصَّبَّان؛ فقد استشهدَ به في «حاشيته» كثيرًا[٣]، أَذْكُرُ مِن ذلك على سبيل المِثال: استشهاده في حذف الفاء مِن الجُملة الواقعة جوابًا لِـ(أمَّا) في النَّادر، بحديث النبيِّ ﷺ: «**أمَّا مُوسَى كأنِّي أنظرُ إليه؛ إذ ينحدرُ في الوادي**»[٤]، وبقول عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: (أمَّا الذين جمعُوا بين الحجِّ والعُمرة؛ طافوا طوافًا واحدًا)[٥].

واستشهد الأمير في «حاشيته على المُغنِي»[٦]، مِن ذلك مثلاً استشهاده على أنَّ (قَطُّ) تختصُّ بالنَّفي في الشّائع، وتقل في الإثبات (متابعًا ابن مالك في مذهبه)، كقول بعض الصحابة: (قصرنا الصَّلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كُنَّا قَطُّ)؛ أي: (أكثر وُجودنا فيما مضى)[٧].

كما استشهد على حذف فاء جواب (أمَّا) في غير الضرورة بقلَّة، بحديث للنبيِّ يُخاطِبُ

(١) «حاشية السجاعي على شرح القطر» (ص٩٤).

(٢) المصدر نفسه (ص٩٤).

(٣) «حاشية الصَّبَّان»، يُنظَر مثلًا: (١/ ٤، ٧٥، ٧٦، ١١٨، ١٥٣، ٢/ ٦، ٤٧، ١٣١).

(٤) أخرجَهُ البخاريُّ في «صحيحِه» (١٥٥٥، ٣٣٥٥، ٥٩١٣)، ومُسلمٌ في «صحيحِه» (رقم١٦٦).

(٥) «حاشية الصبَّان» (٤/ ٤٥، ٢٢٢، ٢٥٨، ٣/ ٢٠١، ٢١٣، ٣٠٨، ٤/ ٣٤، ٤٥، ٧٢)، وقول عائشة باللفظ المزبور في «صحيح البخاري» (١٦٣٨)، وتُحذف الفاء - على الأصح - مع قول أغنت عنه حكايته، نحو قوله - تعالى -: (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) [آل عمران:١٠٦]، على تقدير: فيُقال لهم: أكفرتم، ولهم في غير هذا الموضع قولان: الجواز في النثر مع ندرته، والآخر: اختصاصه بالضرورة، وانظُر المسألة مع شواهدها وتوجيهها والمناقشة فيها في: «الكتاب» (٢/ ٣١٢)، «المقتضب» (٢/ ٣٥٤-٣٥٥ و٣/ ٢٧)، «حروف المعاني» (٦٤)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٤٨)، «همع الهوامع» (٤/ ٣٥٤-٣٥٦).

(٦) «حاشية الأمير على مُغنِي اللَّبيب»، يُنظَر مثلًا: (١/ ٥٠، ٧٨، ١٣٩، ١٥٦، ١٥٧، ٢/ ٦٤، ٦٦، ٨١، ١٦٥).

(٧) المصدر نفسه (١/ ١٣٩)، وانظُر «شواهد التوضيح» (ص١٩٠ و١٩٣)، والحديث في «صحيح البخاري» رقم (١٦٥٦) عن حارثة بن وهب الخزاعي، ولفظه: «صلَّى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين».

الأنصار: «**أَمَّا بعدُ ما بالُ رِجالٍ...**»[١]، وقوله: «**أَمَّا الرَّجُلُ، فقد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قربته**»[٢].

وهو في هذا مُتابِع لابن مالك ولغيره مِن النحويِّين كالصَّبَّان مثلًا.

وقد استشهد الخضري بالأحاديث كثيرًا[٣]، كاستشهاده على أنَّ في (أب وأخ وحم) لغةً ثانية؛ هي مجيئها بالألف مُطلَقًا، بحديث رسول الله ﷺ: «**ما صَنَعَ أبا جهل**»[٤]، وهي لغة بني الحارث وخثعم وزبيد، وعلى هذه اللغة قال أبو حنيفة: «لا قَوَدَ في مثقل، ولو ضربه بأبا قبيس»[٥].

فالخضري كان لا يقل اعتمادًا على الحديث عمَّن سَلَفَ ذِكْرُهُم مِن أصحاب الحواشي، بدليل ردِّه على مَن كان يدفع الاستشهاد بالحديث، لاحتمال روايته بالمعنى، وممَّا قال: «إنَّ ذلك يرفع الوثوق بالأحاديث، ويسدُّ باب الاحتجاج بها، مع أنَّ الأصل عدم التَّبديل؛ لتحرِّيهم في نقلها بأعيانهم وتشديدهم في ضبطها، ومَن جَوَّزَ الرِّواية بالمعنى

(١) هذا لفظ البخاري في «صحيحه» (٢١٦٨)، والحديث في «الصحيح» في مواطن عديدة تُخرجه من مواطن الشاهد، انظُر بالأرقام (٤٥٦، ١٤٩٣، ٢١٥٥، ٢٥٣٦، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٧٨، ٢٧١٧، ٢٧٢٦، ٢٧٢٩، ٢٧٣٥، ٥٠٩٧، ٥٢٧٩، ٥٢٨٤، ٥٤٣٠، ٦٧١٧، ٦٧٥١، ٦٧٥٤، ٦٧٥٨، ٦٧٦٠).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٥٠)، والحديث عند مسلم في «صحيحه» (١٧٨٠)، ولفظه على الجادَّة، فدخلَت فيه (الفاء) على (قد).

(٣) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل»، يُنظَر مثلًا: (١/ ٣٩، ٦١، ٦٣، ٩٥، ١٠٥، ١٠٧، ١٦١).

(٤) قال السُّيوطيُّ في «التوشيح» (٦/ ٢٤٩١):
«(أنت أبا جهل)؛ للمُستملي: «أبو»، والأوَّل هو الثابت، وهو على لُغَة كنانة، أو منصوب بأعني، أو نداء؛ أي: أنت المقتول يا أبا جهل، أقوال، أصحُّها الثالث».
قُلْتُ: وفي الطبعة السلطانية (٥/ ٧٤): (أبو)، وكذا في النُّسخة التي بخطِّ الشيخ إسماعيل بن علي البقاعي (ت٨٠٦هـ)، التي قال ابنُ حَجَر عنها «في مجلدة واحدة، معدومة النظير، بيعَت بأَزْيَد مِن عشرين مثقالًا»، إلَّا أنَّ في هامشها (ق٣١٣): «أبا جهل، وفوقها رموز نسخ كل من: الأصيلي والهروي والمستملي، وانظُر منها (ق٥٩٣).
وذكرَ ابنُ حَجَر في «الفتح» (٧/ ٣٤٤) أنَّ رواية الأكثر «أبا»، وقال: «وللمستملي وحدَه «أنت أبو جهل»، وذكرَ أنّ رواية ابن خُزيمة: «أنت أبو جهل»، وعلَّق بأنَّ ذلك كأنَّه مِن إصلاح بعض الرواة، وذكرَ لها عدَّة توجيهات. انظُر التفصيل في «المسائل النحوية في فتح الباري» (١/ ٢٢٠ -٢٢٤).

(٥) «حاشية الخضري» (١/ ٣٩).

مُعترفٌ بأنَّه خلاف الأَوْلَى، **وغلبةُ الظَّنِّ كافية في الأحكام الشرعيَّة فضلًا عن النحويّة...** فبقي الحديث حُجَّة في بابه»[1].

فهذا هو المَعْمُولُ به في كُتُب النّحو، وما عداه فأثره قليل، وما هو في حقيقة الأمر، إلَّا مُراعاة شروط وضوابط عند الاستدلال بالحديث النبويِّ، وهذا ما نُبيِّنه تحت عُنوان:

(١) المصدر نفسه (١/ ١٠٧)، وانظُر مَقالة الأستاذ عبد الجبار علوان النايلة (الحديث النبوي الشريف، مِن مصادر الدرس النحوي) المنشور في مجلَّة «آداب الرافدين» العدد الثالث عشر، جمادى الأولى (١٤٠١هـ) نيسان (١٩٨١م) (ص٥٠٨ وما بعد).

ثالثًا: المتحفِّظون

هم الذين توسطوا بين المنع والجواز، فلا يحتجون بالأحاديث جملة، ولا يتركون الاحتجاج بها جملة، وإنما يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنها لفظ رسول الله ﷺ، أما التي نقلت بالمعنى فلا يحتج بها(١).

وأشهر أصحاب هذا المذهب:

١ - أبو إسحاق الشاطبي(٢):

جوز الشاطبي الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، ككتابته ﷺ إلى وائل بن حُجر، وكتابته إلى همدان، والأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، فقال في كتابه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية»(٣):

«أما الحديث؛ فإنه قد خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا نجد في كتاب نحوي منهم استدلالًا بحديث منقول عن النبي ﷺ إلا على وجه أذكره بحول الله - تعالى - ...

ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به: ما ثبت عندهم من نقله بالمعنى، وجواز ذلك عند الأئمة، إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى، لتلقِّي الأحكام الشرعية لا اللفظ...».

وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف ذلك بنصٍّ أو قرينةٍ تدل على الاعتناء

(١) إغلاق باب الاحتجاج بالكُلِّيَّة مِن أجل محترزات وتخوُّفات ليس بمنهج علميٍّ، والصواب حنيئذٍ ذِكْر شُروط تَزول بها المخاوِف، لا الإلغاء بالكُلِّيَّة، فتنبَّه، ولا تَكُن مِن الغافِلين!

(٢) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ ونحوي بارع. صاحب المصنفات الكثيرة، منها: «الموافقات» و«الاعتصام» وله شرح على «ألفية ابن مالك» سماه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية»، توفي ﵀ سنة (٧٩٠ هـ). انظر ترجمته في مقدِّمة تحقيقي لكلٍّ مِن «الاعتصام» (ص١٩٣)، و«الموافقات» (ص٦٢).

(٣) «المقاصد الشافية» (٣/ ٤٠١-٤٠٥) بتصرُّف.

باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتجُّ به النَّحْويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم.

«**وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:**

أحدهما: ما عُرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يصحُّ الاستشهادُ به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ، ككتابه إلى همدان: «**إن لكم فراعها ووهاطها وعزازها...**» الخ[(١)] وكتابه إلى وائل بن حُجْر الذي يقول فيه: «**في التِّيعة شاة لا مقورة الألياط ولا ضناك**»[(٢)] إلى آخر ما كتب.

ومن هذا ما يروى: أن قومًا وفدوا إلى النبي ﷺ فقال: «**من أنتم؟**»، فقالوا: بنو غَيَّان. فقال النبي ﷺ: «**بل أنتم بنو رشدان**»[(٣)]، فاستدل ابن جني بهذا الحديث على أن النون في غيان زائدة، وأنه مشتقٌّ من الغي لا من الغين[(٤)]، لأن مثل هذا مقصودٌ فيه نقل اللفظ، وينبني عليه منع الصرف وعدمه.

وروي أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله، أيدالك الرجل امرأته؟ قال: «**نعم إذا كان مُفْلَجًا**»، فقال أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما قلتَ له، وما قال لك رسول الله؟ فقال لي: قال - عليه السلام - لي: **أيماطل الرجل امرأته؟ فقلت: نعم إذا كان فقيرًا**»، فقال أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: لقد طفت في أحياء العرب، فما رأيت أفصح منك يا رسول الله. فقال: «**وما يمنعني، وأنا قُرَشِيٌّ، وأُرضِعْتُ في بني سعد**»[(٥)].

---

(١) انظر «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٥٤٨-٥٤٩) و«الفائق» (٣/ ٤٣٣) و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٩٨) و«منال الطالب» (ص٥٥-٥٦).
والفراع: جمع فَرَعة وهي أعالي الجبال، والوهاط: جمع وهْط وهو الأرض المطمئنة.
والعَزاز: ما صَلُب من الأرض.

(٢) انظر «منال الطالب» (ص٦٥-٦٦، ٧٠-٧١) و«غريب الحديث» للخطابي (١/ ١٤٨، ٢٨٠) و«الفائق» (١/ ١٤).
والتيعة: هي الأربعون من الغنم، وقيل هي اسم لأدنى ما تجب فيه الزكاة من الإبل والغنم وغيرها، ومقورة الألياط: مسترخية الجلود لهزالها، والضناك: المكتنزة اللحم.

(٣) انظر «طبقات ابن سعد» (١/ ٣٢٠).

(٤) انظُر «الخصائص» (١/ ٢٥٠)، و«أدب التسمية في البيان النبوي» (ص١٤٥).

(٥) انظر أطرافًا منه في «الفائق» (١/ ٤٣٧)، و«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٣٠) و(٤/ ٢٦٠)، و«فيض

إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ، وابن مالك ومن قال بقوله لم يفصلوا هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنوا الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفًا إلا أن ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك، حتى قال الشيخ أبو الحسن ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانيًا عليها أم هي مجرد التمثيل[(١)]، هذا معنى كلامه، وكأن ابن مالك بنى - والله أعلم - على القول بمنع رواية الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قول **ضعيف**.

ومِمَّن ذَهَبَ إلى هذا الرَّأي جَمْعٌ؛ منهُم:

٢- بدر الدِّين الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي) (ت٧٩٤هـ):

الفاحص لصنيعه مِن شرحه على «صحيح البخاري» المسمَّى «التنقيح»[(٢)] يجد أنَّ منهجَه وسطٌ في الاحتجاج بالحديث النبوي، فهو لم يرفضه مُطلَقًا، ولم يَقبَلْه برواياته المتعدِّدة مُطلَقًا، فإذا كان للحديث أقرب مِن رواية استحسنَ الزركشيُّ منها ما هو أقرب إلى المشهور مِن قواعد العربيَّة، ووَصَفَ هذه الرواية بأنَّها «على الجادَّة»[(٣)]، أو «هي الوجه»[(٤)]، ويصم الأخرى بنقيض ذلك، بل قد يصرِّح بأنَّها مِن تصرُّف الرُّواة[(٥)].

٣- محمد بن إسماعيل الغرناطي:

تابع الشاطبيَّ على مذهبه هذا أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل الغرناطي (ت٨٥٣

القدير» (٣/ ٤٤).

(١) انظُر «شرح الجمل» (١/ ق٧٢).

(٢) انظُر منه - على سبيل المثال - (١/ ٣٥، ٣٤١ و٢/ ٦٣٠، ٧٨٤، ٩٦٠ و٣/ ١٠٩٨-١٠٩٩، ١١٥٧، ١١٣٠).

(٣) «التنقيح» (٣/ ١١٣٠).

(٤) «التنقيح» (٣/ ١٠٥٥).

(٥) «التنقيح» (٢/ ٧٨٤)، وانظُر تفصيل هذا في «الجهود النحويَّة لبدر الدِّين الزركشي»، تحت (موقف الزركشي مِن الاحتجاج بالحديث) (ص٦٧-٧٣)، وأوردَ مُؤلِّفُه الدُّكتور عادل فتحي رياض مُناقشات الدَّماميني وابن حجر في توجيه بعض الأدلَّة، وهذا يُؤكِّد أنَّ مذهبَهم جميعًا صحَّة الاحتجاج، والاختلاف في التنزيل والتوجيه لأحاديث معيّنة.

في «الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية» (المسألة الثانية والعشرون) (ق ١٤٠ - ١٥٤) حيث عرض لمسألة الاستدلال بالحديث، فذكر ابن مالك في ذلك، وساق كلام الشاطبيِّ السابق بتمامه في سبيل التأييد والانتصار له.

٤- محمود شكري الآلوسي:

وكذلك فعل محمود شكري الآلوسي في كتابه «إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد» (ص٧٧-٩٣) فقد عرض مذاهب النحاة في المسألة ثم ساق كلام الشاطبي فيها.

٥- محمد الخضر حسين:

ولعل العلَّامة محمد الخضر حسين استفاد من كلام الشاطبي هذا في دراسته التي قدمها إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والتي كان عنوانها «الاستشهاد بالحديث في اللغة» وقد أعيد نشرها ضمن كتاب «دراسات في العربية وتاريخها» حيث حدد الباحث في دراسته ثلاثة اتجاهات للحديث، تحكم مسار الحكم عليه من حيث الاحتجاج:

الأول: الأحاديث التي يلزم الاحتجاج بها.

الثاني: الأحاديث التي يلزم عدم الاحتجاج بها.

الثالث: الأحاديث التي يصح أن يختلف فيها[(١)].

وبناءً على هذا البحث المقدم أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة القرارات التالية:

«اجتمعت اللجنة التي ألفت للنظر في موضوع الاحتجاج بالحديث في اللغة بناء على اقتراح فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين، وبعد البحث وضعت التقرير التالي:

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها، في أحوال خاصة مبيَّنة

(١) انظر «دراسات في العربية وتأريخها» (ص١٧٧-١٨٧) و«موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين» (٦/ ٢٧١٢-٢٧٢٦).

فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة، كالكتب الصحاح[(١)] الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها بالعبادات.

ج- الأحاديث التي تعد جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة»[(٢)].

وتتابع المحدثون في دراساتهم على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي، وَفْق هذه الشروط التي وضعها المجمع، ومن أمثلة ذلك الدراسة التي قام بها الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «أصول النحو» وكذلك دراسة الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «موقف النحاة

(١) ليست (الكُتُب السِّتَّة صحاحًا)! بل فيها ما نَصَّ أصحابُها على ضَعْفِه ووهائه، كما يفعلُ الترمذيُّ، وأحاديثُه مِن حيث الصِّحَّة مُتفاوتة جدًّا، وكأنَّه عمد إلى الأحاديث المُشتهرة على ألسنة فقهاء زمانه، فخرجها، وفي «سُنن أبي داود» أحاديث ضعيفة، ولكنَّه عمدَ في (الباب) على أرجَى إسنادٍ لها، فكان عملُه دقيقًا، مُريحًا للفقهاء، وفي «سُنن ابن ماجه» ضعاف كثير، إلى أقصى درجات الضَّعف - وهو قليلٌ -، وأقلُّها ضعفًا «المجتبى» للنسائي.

(٢) انظر «محاضر جلسات مجمع اللغة العربية: دورة الانعقاد الرابع» (ص٤٣٣-٤٣٤) و«مجلة مجمع اللغة العربية» (٤/ ٧) وكتاب «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا» (القسم الثالث: ص٣-٤)، «القرارات النحوية والتصريفيَّة لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة» (٦٧٧-٦٧٨)، إعداد خالد بن سعود فارس العصيمي، الدار التدمرية.

من الاحتجاج بالحديث الشريف» كما ألف الدكتور محمود فجال كتابين في هذه المسألة، وهما «الحديث في النحو العربي» و«السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي» عرض فيها أدلة المانعين وناقشها فقرة فقرة، وأورد الأدلة على بطلانها وزيفها[(١)].

قال أبو عُبيدة: هنا مسألةٌ مهمَّة، وهي ضرورة التركيز على الاحتجاج بما صحَّ مِن الحديث على وَفْق قواعد أهل الصنعة الحديثية، إذ راجَت أحاديث عند النحويِّين وأهل اللُّغة، وتتابعُوا على الاستشهادِ بها، وهي عندهُم مِن الفصيح، إلَّا أنَّها - عند المحدِّثين - مِن غير الصحيح، فهذه لا تدخُل في دائرة الاحتجاج، فالقاعدة العلميَّة (اثبت العرش ثم انقُش).

والعجَب مِن النحويِّين تراهُم مع هذا يتشكَّكُون في الاحتجاج بما ثَبَتَ في «الصحيحَين» ! لأمورٍ نحويَّة خلافيَّة، ويمشُّون أحاديث لا أزِمَّة لها ولا خطام، ولم تثبت البتَّة على قواعد أهل الصنعة.

ولما كانت مِن سمات النصِّ الشرعيِّ - بما فيه الحديث النبوي؛ إذ هو وحي مِن عند الله - عز وجل - الحاكمية، أصبح مِن الضَّرورة الميل إلى الاحتجاج بالثابت منه، وإنْ عارَضنا أصل قطعيٌّ لغوي، علمنا أنّ التصرُّف فيه مِن الرُّواة، والكلمة فيه لأهل الاختصاص، وما زال البحثُ الميداني التطبيقي بحاجة إلى مَن يجمع بين التبحُّر في الحديث والنحو، وحينئذٍ تزول العقبات التي في التصور، وتعالج مؤاخذات المعترضين بالاحتجاج على وجه فيه توجيه دقيق، وإعمال لأصح الروايات، بمقاييس العِلْمين، فالواجب مع النُّصوص (الإعمال لا الإهمال).

ويعجبني ما اقترحَهُ بعضُ مُعاصِرينا مِن ضرورة أن «تنهض جماعة مِن رجال الحديث الشريف، وتتحمَّل تَبِعَة تمييز الأحاديث بعضها من بعض، ما دُوِّن منها في الصَّدر الأوَّل،

---

(١) هذا الذي مالَ إليه كثيرٌ مِن المعاصِرين في أبحاثِهم، ويكاد القول بأنه لم يخرج عليه أحد منهم، وسبقت الإشارة إلى غير واحدٍ منها، ومما هو جديرٌ بالذِّكر: بحث الدكتور محمود حسني محمود «احتجاج النحويِّين بالحديث» المنشور في مجلَّة «مجمع اللُّغة العربية الأردني»، السنة الثانية، العدد المزدوج (٣ و٤)، سنة (١٣٩٩هـ -١٩٧٩م) (ص٤٢-٦١)، وللباحث ياسر بن عبد الله الطريقي رسالة «الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية»، نال بها درجة الماجستير مِن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة في سنة (١٤٣٠هـ)، ثم رأيتها منشورة في مجلدين عن دار كنوز إشبيليا سنة (١٤٣٣هـ).

وما دُوِّن في غيره، وما طُعِن في رجاله، وما سلم مِن الطَّعن، وما عُرِفَ في نقَلته العجمة وعدم الدِّراية اللغويَّة طبعًا واكتسابًا، وما عُرِفَ عنه غير ذلك»، قال:

«وعندئذٍ للنُّحاة أن يصدروا أحكامَهُم اللغويَّة على هذه الأحاديث قُوَّةً وضَعْفًا، وصحَّةً وخطأً». قاله الأستاذ عبد الفتَّاح سليم في كتاب «المعيار في التخطئة والتصويب» (١١٠-١١١).

ويُلاحَظ - ضرورة - بهذا الصدد أنَّ الأحكام مُتداخِلَة، وينبغي أن يبقى العملان - أعني: عمل النُّحاة والمحدِّثين - مُتواصلَين، وليس لهذه إلَّا الكبار مِن أهل الاختصاص مِن كُلِّ عِلْمٍ، كما كان يعمل عفَّان بن مسلم، فإنَّه كان يجيءُ إلى الأخفش، وإلى أصحاب النحو، فيعرض عليهم الحديث يُعْرِبه، فقال له الأخفش: عليك بهذا - يعني: أبا حاتم سهل بن محمد السِّجستاني النحوي -، قال أبو حاتم: فكان عفَّان - بعد ذلك - يجيئني، حتَّى عرض عليَّ حديثًا كثيرًا[(١)].

فهذا الذي يصلح: المعارضة بالتي هي أقوم، للوصول إلى التي هي أحسن، مِن خلال إعمال قواعد الصنعة الحديثيَّة، وعدم إهدار المقرَّر في علم العربيَّة، وياليتنا نظفر بالماجريات التفصيليَّة لما كان يحصل بين عفَّان بن مسلم، وأبي حاتم السِّجستاني، فإنَّ فيها توسعة للبحث، وطريقة عملية للمعالجة.

ومَن رام هذا البحث فلا بُدَّ له مِن دراسة التصحيف عند المحدِّثين، وأسبابه، وطريقة معالجة العلماء له، والدراسة الميدانية الواسعة لقضيَّة تغيير الرواة، وطريقة إصلاحهم للحن والتصحيف، مع ضرورة التركيز على ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدِّثين وخطر إهمالها[(٢)].

وقد أحسنَ مجمع اللغة العربية بتقريره السابق، بيد أنَّ حصره الاحتجاج بالأحاديث

(١) «فتح المغيث» (٣/ ١٦٧)، «تدريب الراوي» (٢/ ٧٣).

(٢) لأخينا الباحث العراقي يوسف بن خلف العيساوي - حفظه الله - بحث «ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدِّثين، وخطر إهمالها بين المعاصرين»، وهو مُقدَّم لـ(ندوة الحديث الشريف وتحدِّيات العصر)، منشور في دُبَي، كلية الدراسات العربية والإسلامية، (١٨-٢٠ صفر سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٨-٣٠ مارس ٢٠٠٥م).

المتواترة والمشهورة فيه نظر؛ لأنَّ عامة الأحاديث النبوية هي أحاديث آحاد، وكذا حصره الأحاديث التي تستعمل ألفاظها بالعبادات، فهي داخلة تحصيل حاصل تحت الأحاديث التي لا يجوز روايتها بالمعنى، وفي حصر الاستعمال بالعبادات هدر لأحاديث كثيرة عليها نور النبوَّة(١)، والأمور المذكورة ضوابط كلية، والأمور التفصيلية عند أهل الصنعة الحديثيَّة، والله - تعالى - أعلم.

وأخيرًا؛ أَستغرِب من أمر، وهو: كيف تلقى الباحثون كلام أبي حيان ومن بعده من المانعين، في نفيهم أن يكون أحد من النحاة السابقين لابن مالك، احتج بالحديث النبوي، فراح المجوزون في دراساتهم - كالتي أسلفنا ذكرها قريبًا - محاولين تعليل هذه الحجة بعد التسليم بثبوتها ووقوعها دون تحقيق واستقراء، فنرى أن بعضهم راح يبحث في أمر جواز الرواية بالمعنى، والآخر فيما يتعلق بالرواة وعجمتهم، غير أننا لو تتبعنا كتب النحو، وقُمنا بحصر الشواهد النحوية التي فيها، لوجدنا نتائج مرضية، وأرقامًا ليست بالقليلة، ولقد قام بذلك الدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه «النحاة والحديث النبوي»(٢) فقد تتبع عشرين كتابًا من كتب النحو المشهورة، وقام بحصر الشواهد التي من الحديث النبوي، فوجدها تصل إلى (٦٥٠) حديثًا، وهو عدد قليل إذا ما قوبل بالشعر، والسبب في ذلك على حد قول الباحث: «أنَّ سُوقَ الشعر كانت رائجةً، ومادته كانت جاهزة وقريبة مما يسهل أخذها والاعتماد عليها، بخلاف الحديث النبوي الذي لم يتيسر للنحاة الأوائل بشكل مجموع منظم»(٣).

ولعلك ترى - أخي القارئ - أنَّ الأحاديث النبوية الشريفة كانت موجودة في بطون كتب النحو العربي منذ نشأته، مما يفند حجة أبي حيان وإن قلَّ عددها.

كما قامت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «موقف النحاة من الاحتجاج

---

(١) تنبَّه لهذا ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٩/ ٤٤١٠ -٤٤١١)، وساقَ حديثَين في غير العبادات، جزَم أنَّ ألفاظهما لرسول الله ﷺ، وسبق كلامه بطوله.

(٢) انظُر (ص٩٢-٩٤).

(٣) «النُّحاة والحديث النبوي» (ص١٣٤).

بالحديث»[١] بتتبع كتب النحو المتقدمة، وأثبتت من خلالها احتجاج عدد من النحاة الكبار بالحديث في النحو، ومنهم: أبو عمرو بن مالك، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والفراء، والمبرِّد، وابن السراج، وابن الأنباري، والزجاجي، والنحاس، وأبو علي الفارسي وغيرهم. وهذا التتبع يقطع ببطلان زعم أبي حيان ومن تبعه.

فالثابت أنَّ النحويِّين قَبْلَ ابن خروف وابن مالك كانُوا يعتمدُون على الحديث قليلًا في دراساتهم، فلا حاجة بعد هذا لترديد مزاعم عدم الاستشهاد، وإذا كان هذا غير مُقنِع لمن بقي يُردِّد تلك المزاعم، فَلْيُفَسِّر لنا التّناقُض الحاصل في إنكار أبي حيَّان استشهاد ابن مالك بالحديث، وقيامه هو نفسه بما عاب به الرجل وأنكره عليه، وقد ذَكَرَ هذا قديمًا ابنُ الطيِّب الفاسي (١١٧٠هـ)، فقال: «بل رأيتُ الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيَّان مرَّات، ولا سيَّما في مسائل الصرف، إلَّا أنَّه لا يقرُّ له عماد، فهو كلَّ حين في اجتهاد»[٢]، ورأيتُه صحيحًا كما رآهُ غيري مِن الباحثين[٣]، حيثُ ظَهَرَ أنَّ أبا حيَّان قد اعتمدَ على الحديث في إثبات القواعد الكُلِّيَّة تمامًا كما كان ابنُ مالك يفعل.

مِن ذلك - مثلًا - استشهاده على حذف تاء العدد المُذكَّر بقلَّة إذا حذف المعدود، وذلك عند كلامِه على قولِه - تعالى -: ﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمًا﴾ [طه:١٠٤]، حيث قال: «حكَى الكسائيُّ عن أبي الجراح: صُمنا مِن الشَّهر عشرًا، ومنه ما جاء في الحديث: «**ثُمَّ أَتْبَعَهُ بستٍّ مِن شوَّال**»[٤]؛ يُريد: ستَّة أيَّام، وحسن الحذف هنا كَوْن ذلك فاصلة رأس آية، وهي: ﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمًا...﴾ [طه:١٠٤]»[٥].

وكان يعتمدُ أحيانًا على الحديث وحدَه في تقرير قاعدة ورد مخالف لها، كما فعل مع الزَّجَّاج (٣١١هـ)، إذْ ردَّ قوله بعدم جواز وَصْف معمول الصفة المشبَّهة معتمدًا على

(١) انظُر (ص٤٢-١٧٩).

(٢) «تحرير الرواية في تقرير الكفاية» (٩٨-٩٩).

(٣) يُنظَر «أبو حيَّان النحوي» (ص٤٤٠) لخديجة الحديثي، و«الشواهد والاستشهاد في النحو» (ص٣٣٤-٣٣٥) لعبد الجبَّار علوان النايلة.

(٤) أخرجَه مُسلم في «صحيحِه» رقم (١١٦٤) مِن حديث أبي أيُّوب الأنصاري.

(٥) «البحر المحيط» (٦/ ٢٧٩).

الحديث وحده، فقال: «واعلَم أنَّه يجوز أن يتّبع معمول الصفة المُشبَّهة بجميع التّوابع ما عدا الصفة؛ فإنَّه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزَّجَّاج، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجَّال: «**أعور عينه اليمنى**»[(١)] و(اليمنى) صفة لـ(عينه)، وهو معمولٌ للصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك»[(٢)]، كذلك استشهادُهُ بالحديث على مجيء (بَيْد) للاستثناء مشابهة لـ(غير) بقوله: «فأمَّا (بَيْدَ) فإنّها تُساوي (غير) في الاستثناء المُنقطِع مُضافًا لـ(أنَّ) وصلتها نحو قوله ﷺ: «**أنا أفصح مَن نطقَ بالضَّاد، بَيْدَ أنِّي مِن قُريش، واستُرضِعت في بني سعد**»[(٣)]، ومثل هذا كثير[(٤)].

فهل بعد هذا يُؤخَذ بأقوال مَن مَنَعَ غيره عمل شيء، وأنكره عليه، ثم قام هو بما منع وأنكر؟ على وجهٍ فيه توسُّع، فاستدلَّ بغيرِ الصَّحيح سواء من حيث أصل صحَّة الحديث، أو عدم ثبوت موطن الشاهد، ومع كلٍّ؛ فالحُجَج التي أوردَها - وسَلَفُه ابن الضَّائع - واهية، لا تَقِفُ أمام التَّفنيد.

ولنا أن نسأل ما سرُّ هذا التَّناقُض؟ ولِمَ انتقدَ أبو حيَّان ابنَ مالكٍ كثرةَ استشهادِه بالحديث؟ ولِمَ لَمْ ينتقد غيره مِن مُعاصِريه الذين أكثرُوا مِن استشهادهم بالحديث كالرَّضي مثلًا؟ ورُبَّما يُقال: إنَّه انتقد مَن عني بشرح كتبه «فأبو حيَّان هو الذي جسَّر النَّاس على مصنَّفات ابن مالك، ورغَّبَهم في قراءتها، وشَرَحَ لهم غامضها... وألزم نفسَه ألَّا يقرئ تلاميذه إلَّا في «كتاب سيبويه» أو في «تسهيل ابن مالك» أو مصنَّفاته»[(٥)]، ولقد تَعَرَّضْتُ لهذا التَّناقُض، وتوصَّلْتُ إلى أنَّ أبا حيَّان كان مُتحامِلًا على ابن مالك[(٦)]، «فقد

---

(١) سبق تخريجُه، وإثبات أنَّ هذه اللَّفظة مِن تفرُّدات بعض الرُّواة، وأنَّها مرويَّة بالمعنى!

(٢) «منهج السَّالك» (ص٢٦٦)، تحقيق سدني جليزر، نشر في نيوهافن - أمريكيا، سنة (١٩٤٧م).

(٣) المصدر نفسه (ص١٧٧)، والحديث لم يصحَّ؛ قال السخاويُّ في «المقاصد الحسنة» (ص٩٥): «معناه صحيح، ولكن لا أصلَ له، كما قاله ابن كثير».

(٤) يُنظَر «البحر المحيط» (١/ ٢٩٠، ٦/ ٢٠٩)، و«منهج السَّالك» (ص٢٠٦، ٢٤٦، ٢٧٩، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٩٠، ٤١١ - مثلًا).

(٥) «أبو حيَّان النحويُّ» (ص٣٢٨).

(٦) يُنظَر «الشَّواهد والاستشهاد في النحو» (ص٣٣٥).

كان أكثر مَن يتصدَّى له أبو حيَّان، ويُخالفه في آرائه»[1]، فقد خالَفَهُ في المُصطلحات النحويَّة والحدود[2]، ومَن يرجع إلى «منهج السَّالك» يجد أبا حيَّان يُخالِف ابن مالك، وينتقده في كثيرٍ مِن المسائل[3]، كما انتقدَه في «شرح التسهيل» بأنَّه اعتدَّ بلُغات قبائل لم يَعْتَدَّ العُلماء بفصاحة أهلِها، كقبيلة لخم وجذام وقضاعة، وقال: «ليس ذلك مِن عادة أئمَّة هذا الشَّأن»[4]، وقال عنه أيضًا: «لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، ولم أجد له شيخًا مشهورًا يُعتمَدُ عليه، ويُرجَع في حلِّ المشكلات إليه»[5]، وقال: «ولا صحب من له التمييز في هذا الفن، والاستبحار والإمامة»، وردَّ عليه ناظر الجيش، فقال:

«فما أعرف مِن أين له عِلمُ ذلك حتَّى ينفيه»؟ وكأنَّه يُشير بذلك إلى أنَّه ما صحب أبا علي الشلوبين ولا قرأ عليه، كما اتَّفقَ ذلك للنخبة الشلوبينية كابن عصفور وابن الضائع والأُبْذِيِّ وابن هشام وابن أبي الربيع، وأصحابهم، وهذا أمرٌ عجيب، فإنَّ الله - تعالى - مِن كَرَمِهِ وإنعامِه على عباده لم يحصر العلم في ناحية ولا في إنسان، بل فَضْل الله مُنتشِر في الجهات، ومبثوث في العباد، ولا يختصُّ بجهة دون جهة، ولا بإنسانٍ دُونَ آخَر، وهبْ أنَّه صحب مَن له الإمامة في الفن، أو مَن ليست له الإمامة، أليسَ اللهُ - تعالى - قد أنعمَ عليه وأوصلَه عن هذا العلم إلى ما لم يصل إليه من صحب من له من التمييز في هذا الفن والاستبحار - كما ذكرَ - والإمامة.

وأمَّا قوله عنه: إنَّه تضعُف استنباطاتُه مِن كلام سيبويه، ويَنسُب إليه مذاهبَ، ويفهم مِن كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها، ولا أرادها، وإن منها كذا وكذا، ومنها كذا وكذا، إلى آخر كلامه، فهذا عجب مِن الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حقِّ مثل هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز، الذي قال هو في حقِّه: إنَّه نظم في هذا الفن كثيرًا ونثر، وأنَّه جمع

(١) يُنظَر «المدارس النحويَّة» (ص٣٢٤) لشوقي ضيف.

(٢) يُنظَر «أبو حيان النحوي» (ص٣٣٦-٣٣٧).

(٣) يُنظَر «منهج السَّالك» (ص٢، ٦، ٧٤، ٧٥، ٨١، ١٠٠، ١٩٩، ٣١٠، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٧٦، ٤٠٠، ٤٠٤-٤٠٥، ٤٠٨) مثلًا.

(٤) «الاقتراح» (ص٢٠).

(٥) «بغية الوعاة» (١/ ١٣٠).

- باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشَّغل به، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين الغريبة - مِن هذا العلم غرائب، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب، وإن منها كثيرًا استخرجه مِن أشعار العرب وكتُب اللغة، فمن شهد له بأنه وصل إلى هذه الرتبة التي هي رتبة الاجتهاد لقوله: إنه استخرج كثيرًا مِن اشعار العرب وكُتُب اللغة، ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد، كيف يقول فيه: إنَّه ضعيف الاستنباط مِن كلام سيبويه، وأنه يفهم غير المراد، وأنه... وأنه...؟

وأمَّا قوله: إنه لم يعلم له شيخ، فما أعرف كيف ذلك نقصًا في رجل انتشر علمه وانتهى إلى رتبة بلغ بها أن يصحح ما أبطله غيره، ويبطل ما صحَّحه غيرُه بالأدلَّة الواضحة والمُستندات الراجحة؟ وكم مِن طالبٍ فاقَ شيخَه، وخادم بَرَّزَ على أُستاذِه، وانظُر إلى العلماء الكبار المشهورين مِن أهل الفنون الذين اعترف الناسُ لهم بأنهم ارتقوا في فنونهم إلى المراتب السَّنِيَّة التي لا تلحق، هل كانوا مُتقدِّمين في الذِّكر على مَن اشتغلوا عليه وأخذوا عنه أوَّلًا؟

والطالب لا بُدَّ له مِن شيخٍ مُوفَّق، ولكن إنَّما يحتاج إليه في حلِّ الكتاب الذي يقرأه عليه وتبيين المقصود مِن كُلِّ باب مِن ذلك الكتاب، وتقرير مسائله تصوُّرًا وتصديقًا بحيث تصير له أهليَّةٌ لفَهْم ما يُطالِعه مِن كُتُب ذلك الفن، والتمييز بين الصحيح والفاسد مِن مسائله، فإذا أعطاه الله - تعالى - مع ذلك صحة فكر وقوة إدراك، واستمرَّ عاكفًا محصِّلًا لما هو بصدده، فقد يصل إلى أضعاف ما وصلَ إليه شيخُه، وقد قال المصنِّف: «**وإذا كانت العُلومُ منحًا إلهيَّة، ومواهب اختصاصية، فغيرُ مُستبعد أن يدخر لبعض المتأخِّرين ما عَسُر على كثيرٍ مِن المتقدِّمين**»، ولكن الشيخ - رحمه الله تعالى - كان في خاطره أن النحو الذي وصل إليه المتأخِّرُون مِن المغاربة كالأستاذ أبي علي الشلوبين وتُبَّاعِه - رحمهم الله تعالى - لم يصل إليه غيرهم، فلما رأى كتب المصنِّف وما أبرزه من النوادر والغرائب والعجائب، **لم يبعد أن حصل في النفس حسدٌ ما**، وكأن المصنِّف استشعر وقوعَ ذلك، فلهذا قال بعدَ كلامِه الذي تقدَّم: «أعاذنا اللهُ مِن حسدٍ يَسُدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل الأوصاف»[(١)].

(١) «تمهيد القواعد» (٩/ ٤٤١١-٤٤١٢).

فأبو حيَّان إذن لم ينتقد ابن مالك في اعتماده على الحديث فحسب، وإنَّما في جميع المجالات، وهذا ما دفع «أكثر القدماء والمحْدَثِين إلى أن ينسبوا تعصُّب أبي حيَّان إلى الحسد الشخصي الذي مَبْعَثه شُهرة ابن مالك وعظمته العلميَّة ومنزلته بين النَّاس في ذلك العصر»[(١)].

ولأهميَّة موضوع رواية الحديث بالمعنى؛ ولشدَّة ارتباطه بحُجِّيَّة الحديث في الاستدلال بالعربيَّة، فقد أحببنا بسط الكلام فيه تحت عنوان:

(١) «أبو حيَّان النحوي» (ص٣٢٨) لخديجة الحديثي، وتُنظَر مقالة (الحديث النبويُّ الشَّريف مِن مصادر الدرس النحوي) لعبد الجبَّار علوان النايلة، المنشورة في مجلَّة «آداب الرافدين» (العدد الثالث عشر)، جمادى الأولى، (١٤٠١هـ - نيسان ١٩٨١م) (ص٥٢٢-٥٢٤).

شُبَهٌ وَرُدود

• الشُّبهة الأولى: رواية الحديث بالمعنى:

قالت طائفة من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز الرواية بالمعنى، بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف، ولم يفرق أصحاب هذا القول بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب، وبين غير العالم بذلك.

وذهب بعض القائلين بهذا القول إلى التشديد، فلم يجيزوا تقديم كلمة على كلمة، ولا حرف على حرف آخر، ولا إبدال حرف بآخر، ولا زيادة حرف ولا حذفه، فضلًا عن أكثر، ولا تخفيف ثقيل ولا تثقيل خفيف، ولا رفع منصوب ولا نصب مجرور أو مرفوع ولو لم يتغير المعنى في ذلك كله، بل اقتصر بعضهم على اللفظ، ولو خالف اللغة الفصيحة، وكذا لو كان لَحْنًا، كما بَيَّنَ تفصيل هذا كله الخطيبُ في «الكفاية» (٢٦٥-٢٨٧).

وأسنده عن جمع منهم: أبو هريرة، وابن عمر، وأبو أمامة الباهلي، وأبو معمر الهذلي، وابن سيرين، وعبد الله بن طاوس، وعبد الملك بن عمير، ووهيب بن خالد، وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زريع، وإسماعيل ابن عليَّة، وهو محكي عن جمع غير المذكورين، مثل: عمر بن الخطاب، وزيد بن أرقم، ومالك بن أنس، وابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وابن جُرَيْج، وإبراهيم بن ميسرة، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَةَ، وثعلب؛ وكان يقول: «ما من لفظ من الألفاظ المتواطئة والمترادفة في كلام العرب إلا بينها وبين صاحبتها فرق، وإن لطفت ودقت، كقولك: بلى ونعم، وأقبِلْ وتعال» حكاه عنه صاحب «المسودة» (٢٨١).

والمنع بإطلاق هو مذهب أبي بكر الرازي من الحنفية، وبه قال بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرهم، وهو مذهب الظاهرية.

وإليه جنح القاضي عياض في «الإلماع» (١٨٠) فإنه قال على إثر نقله المنع عن

مالك: «وما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ الصواب، فإنَّ نظر الناس مختلف، وأفهامهم متباينة ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، كما قال رسول الله ﷺ: «**ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[١]، فإذا أدى اللَّفظَ أمِنَ الغلط، واجتهد كل مَن بُلِّغ إليه فيه، وبقي على حاله لمن يأتي بعدُ، وهو أَنْزَهُ للراوي، وأخلص للمحدِّث.

ولا يحتجُّ باختلاف الصحابة في نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، فإنهم شاهدوا قرائن تلك الألفاظ، وأسباب تلك الأحاديث، وفهموا معانيها حقيقةً، فعبَّروا عنها بما اتفق لهم من العبارات، إذ كانت محافظتهم على معانيها التي شاهدوها، والألفاظُ ترجمة عنها.

وأما من بعدهم، فالمحافظة أولًا على الألفاظ المبلَّغة إليهم التي منها تُستخرج المعاني، فما لم تُضبط الألفاظ وتُتَحرَّى، وتُسومِح في العبارات، والتحدُّث على المعنى، انحلَّ النظم، واتسع الخرق»[٢].

وذهب ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٧٨) إلى ترك الاحتجاج برواية الثقة غير الفقيه إذا حدث من حفظه، بناءً على هذا الأصل، وهو **مذهب شاذ**[٣].

---

(١) أخرجَه ابنُ ماجَه في «السُّنَن» (كتاب الزُّهد، باب الهمّ بالدُّنيا) (٢/ ١٣٧٥/ رقم ٤١٠٥)، وأحمد في «المُسنَد» (٥/ ١٨٣)، و«الزهد» (٣٣)، والدارمي في «السُّنَن» (١/ ٧٥)، وابنُ أبي عاصم في «الزُّهد» رقم (١٦٣)، وابنُ حِبَّان في «الصحيح» (رقم٦٧، ٦٨- الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٥٨)، وأبو نُعَيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٥٤)، وابنُ أبي الدُّنيا في «ذمُّ الدُّنيا» رقم (٣٥٢)، وابنُ عبد البَرِّ في «الجامع» رقم (١٨٤) مِن طُرُق عن شُعبة، عن عُمَر بن سليمان، عن عبد الرحمن بن أبان بن عُثمان بن عفَّان، عن أبيه، عن زيد ابن ثابت مرفوعًا.

وإسنادُه صحيح، صحَّحَهُ البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٣/ ٢٧٠ -٢٧١/ رقم ١٤٥٤)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٢١)، وشيخُنا الألباني في «الصحيحة» رقم (٤٠٤).

(٢) تجد دقائق هذه المباحث مع الآثار المترتِّبة عليها في الكُتُب المختصَّة بـ(التصحيف) وتراها في مُقدِّمَة الأستاذ الشيخ محمود ميرة لـ «تصحيفات المحدثين»، ومقدِّمَة الدُّكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب لكتاب «فتح المغيث بحُكم اللحن في الحديث» لأبي عبد الله محمد الصَّغير بن محمد بن عبد الله المراكشي الإفراني (ت١١٥٥هـ)، المنشور في مجلّة «قَطْر النَّدَى»، العدد السابع، السنة الثانية، رمضان سنة (١٤٣١هـ) (ص١٨٣-٤١٧)، و«التصحيف وأثره في الحديث والفقه، وجهود المحدِّثين في مكافحته» لأسطيري جمال.

(٣) انظُر رده في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٤٣١ و٢/ ٨٣٧).

وانظُر في المنع والمانعين وحججهم: «المحدث الفاصل» (٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٣٤)، «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٤٣)، «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٦٢)، «العلم»، لأبي خيثمة (ص١٩٣)، «شرح

ولعلَّنا في سياق الردِّ على هذه الشبهة نذكُر أنَّ كثيرًا مِن المحدِّثين لم يكونوا يروون بالمعنى، واختلاف رواية الحديث الواحد يُمكن الإجابة عنها بأنَّ النبي ﷺ قال هذا الحديث في مُناسَبات مُتعدِّدة، فكان مِن الطَّبيعي أنْ تختلفَ الألفاظُ مِن مُناسبة إلى أُخرَى، وتكونُ هنالك مرجحات على تعدُّد الحادثة، تحتاج إلى حَصْر بالاعتماد على الاستقراء، وهذا - فيما أعلم - **باب مغفل مِن التأليف**، وله أمثلة كثيرة في شُروح الحديث، ولا سيَّما «فتح الباري» لابن حجر.

وعلى فرض اختلاف الألفاظ مع عدم تعدُّد الحادثة، أو مع فقدان القرائن والأمارات الدالَّة على ذلك؛ فإنَّ صاحب المَلَكَة مِن المُتخصِّصين في هذا العِلم يستطيع بالاعتماد على جَمْع الطُّرُق والشواهد أن يخلص منها إلى أصح الألفاظ التي قالها النبيُّ ﷺ، ولما فقد بعض اللغويِّين هذه المَلَكات؛ غلقوا باب الاحتجاج بالحديث النبوي، وليست هكذا تُعالَجُ الأُمور العلميَّة، كلما شككنا في شيءٍ أَهْمَلْنا أُصولَه[1] وغلَّقنا أبوابه، ويا ليت هؤلاء وَقَفُوا عند بعض الأمثلة التي شكُّوا أن يكونَ النبيُّ ﷺ قد قالها؛ لانْحَصَرَ المَبحث معهم، ولكن أتوا مِن عدم التفنُّن في العُلوم، وعدم التصوُّر الدقيق المفصح عن أسباب اختلاف الرواة في الحديث، فالوساوس التي هجمَت عليهم، لم يحسنوا تصوُّرها بدقَّة، ولذا؛ حارُوا، فلم يجدوا سبيلًا إلا وصل الأبواب، وإلغاء الكلِّيَّات، والتعدِّي على المُسلَّمات، ويكفينا أنَّ هذه الشَّقاشق تذهب أدراج الرياح عند النظر في كُتُب النحو على اختلاف الأمصار والأعصار، فإنَّها طافحة مليئة بظاهرة الاستدلال بالحديث النبوي، وبيَّنَّا ذلك - فيما أحسب - بما فيه مقنع، لمن أراد الوقوف على الحقيقة، والله الهادي والواقي.

العلل» (١/ ١٥٠ - ط العتر أو ١/ ٤٣٤- ط المنار)، «المعلم» للمازري (١/ ٢٨٠ -٢٨١- ط دار الغرب)، «البحر المحيط» (٦/ ٢٧٤)، «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤)، «المنهل الروي» (٩٩)، «رسوم التحديث» (١٢٨)، «الرواية بالمعنى في الحديث النبوي» (٤٤-٤٧)، «مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى» (٥٣-٥٩). وانظر المسألة بشيء من البسط والتفصيل في «الكافي في علوم الحديث» (٥٨٢-٥٩٢) لأبي الحسن التبريزي، وتعليقي عليه.

(١) هكذا صنع مَن زَعَمَ أنَّ الآحاد ليس بحُجَّة في مسائل التوحيد، وقُل مثله في القياس في اللُّغة والشَّرع، وهو آفة (الإثبات)، كما أنَّ آفة (الاستنباط) الخُروج عن ظواهر الشَّرع، والبحث عن مُسوِّغات للتَّأويل، ومقدرات للألفاظ، والأصل عدم ذلك! ويُنظَر «التَّأويل النحوي في الحديث الشريف» للدُّكتور فلاح الفهدي.

ونختم تفنيد هذه الشُّبهة بنُقولات مُتعدِّدَة فيها زيادة على ما ذَكَرْنا:

ردَّ الدماميني (٨٢٨هـ) على أبي حيَّان في دعواه: «أن ما استند إليه ابنُ مالك لا يتمُّ له لتطرُّق احتمال الرواية بالمعنَى فلا يُوثق بأن ذلك المحتجَّ به مِن لفظه - عليه الصلاة والسلام - حتَّى تقوم به الحجَّة».

فصوَّب الدماميني[١] رأي ابن مالك، واحتجَّ له بأدلَّة؛ منها:

١- أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنَّما المطلوب غَلَبَة الظَّنِّ، الذي هو مناط الأحكام الشرعيَّة، وكذا ما يتوقَّف عليه مِن نقل مُفردَات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظنُّ في ذلك كافٍ.

٢- أنَّ الغالب على الظنِّ أنَّ ذلك المنقول المحتجَّ به لم يبدَّل؛ لأن الأصل عدم التَّبديل.

٣- أنَّ التشديد في الضبط والتحرِّي في نقل الأحاديث شائع في نَقل الأحاديث بين النقلة والمحدِّثين.

٤- أن الخِلاف في جواز النَّقل بالمعنى عند مَن أجازه إنَّما هو فيما لم يُدَوَّن ولا كُتِب، فالذي كُتِبَ ودُوِّن لا يجوز التَّصرُّف فيه، ولا تبديل ألفاظه بوجهٍ مِن الوُجوه مِن غير خلاف.

قال ابنُ الصَّلاح: «إنَّ هذا الخلاف - أي: نقل الحديث بالمعنى - لا نراهُ جاريًا، ولا أجراه الناس فيما نعلَم فيما تضمَّنته بُطون الكُتُب، فليس لأحدٍ أن يغيِّر لفظ شيء مِن كتاب مصنَّف». اهـ.

وقد جرَى تدوين الأحاديث وكثير مِن المرويَّات وقع في الصدر الأوَّل قبل فساد اللُّغة العربيّة؛ حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به،

(١) نَقَلَ كلامَه صاحب «خزانة الأدب» (١/ ٦-٧)، وله تعليقات مطوَّلة حسنة على جواب شيخيه السراج البلقيني وابن خلدون، تراها في مجلَّة «قطر الندى» في (العدد الثاني) من (السنة الأولى)، بتأريخ ذي الحجَّة سنة (١٤٢٩هـ).

وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به.

أما محمد بن الطيِّب الفاسي المغربي (١١٧٠هـ) شارِح «الاقتراح» للسيوطي، فقد بيَّن عَوار دعوَى ردِّ الاحتجاج بالحديث؛ لأنه مروي بالمعنى، وبنَى كلامَه[1] على عدَّة أُمور منها:

١- أنَّ القول بأنَّ القُدامَى لم يستدلُّوا بالحديث ولا أثبتُوا القواعد الكُلِّيَّة به لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوِّزُونَه.

٢- إنَّ القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بأنها مِن كلام النبي ﷺ قولٌ باطل.

٣- أمَّا القول بأنَّ الرَّواة جوَّزُوا النقل بالمعنى، فالخلاف فيه مشهور، فقد أجازه قومٌ مِن المحدِّثين ومنعَهُ آخرُون.

بل ذهب إلى المنع كثيرٌ مِن المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين، وبعض الأئمَّة شدَّد في الرواية بالمعنى غاية التشدُّد؛ حيث منعَ تقديم حرف على حرف، وبعضهم قال بأنه لا تجوزُ الرواية بالمعنى إلَّا لمن أحاطَ بجميع دقائق اللغة.

٤- وأمَّا تعدُّد الروايات في القصة الواحدة؛ فقد كان النبيُّ ﷺ يعيد الكلام مرتَين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإيهام، وقد وَضَعَ البخاريُّ بابًا سمَّاه: «باب مَن أعاد الأحاديث ثلاثًا ليفهم منه».

قال الأُستاذ سعيد الأفغاني في «أصول النحو» (٤٦-٤٧):

«هذا إلى جانب كثيرٍ مِن الرُّواة - صحابة وتابعين - دوَّنُوا الأحاديث مِن عهد النبيِّ ﷺ، فهذا عبدُ الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي مِن الصحابة الكرام.

وهذا عُمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ)، يَكتُب إلى الآفاق: أن «انظُروا ما كان مِن حديث رسول الله ﷺ أو سُنَّته؛ فاكتُبوه».

ثم كان الزهري (ت١٢٤هـ)، وابن أبي عروبة (ت١٥٦هـ)، والربيع بن صبيح

(١) في كتابه «فيض نشر الانشراح» (ص٤٤٦ وبعد).

(ت١٦٠هـ) ممَّن دوَّنُوا الحديث كتابةً.

ثم شاع التَّدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء[١]، وهذا كافٍ في غَلَبَة الظنِّ بأن الذي في مُدوَّنات الطبقة الأولى لفظ النبي ﷺ نفسه فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه، فإنَّما أبدله عربي فصيح يحتجُّ به.

وإن وَقَعَ بعد ذلك شكٌّ في بعض الروايات أو تصحيف؛ فنَزْرٌ يَسير، لا يُقاس أبدًا إلى أمثالِه في الشِّعر وكلام العرب، فكثيرٌ مِن الأشعار نفسها رُوِيت بروايات مُختلِفة، وبعضُها موضوع.

ورُبَّما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل مِن القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع، إذ كان واضعه قد أحسنَ المحاكاة.

قال الخليلُ بنُ أحمد: «إنَّ النَّحارير رُبَّما أدخلُوا على الناس ما ليس مِن كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت». اهـ.

وقال الشيخُ أحمد السجاعي (ت١١٩٧هـ) في «حاشيته على قطر الندى» (ص١٠٥): «وقول بعضهم: (يحتمل أن يكون الحديث مرويًّا بالمعنى؛ فلا شاهد له) مردودٌ بأنَّ الأصل الرواية باللفظ، فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي لذلك بقوله: (قال ما معناه)، وفَتْحُ هذا الباب يتطرَّق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعيَّة، وهو مُخالِفٌ بالإجماع». اهـ.

إنَّ ما رُوِي بالمعنى عن طريق الرُّواة العرب الفصحاء، وما روي باللَّفظ عن طريق الرُّواة العرب أو الأعاجم، إنَّما رُوِيَ في زمن صفاء اللغة ونقائها، ثم دوِّنت هذه الأحاديث في الكُتُب الصِّحاح التي وصلت إلينا، وعليها الاعتماد حتَّى الآن، يُضاف إلى ذلك أن

(١) مِن سمات «الصحيحين» أنَّ فيهما نَقلًا كثيرًا مِن (صحف ونسخ حديثية)، ولهما في الرواية منها - مع اتصال أسانيدهما إليها - منهج معلوم، ولمسلم تميُّز في التَّعريف بذلك، انظُر كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (ص٥٣٤-٥٣٥).
وأمَّا الزَّعم بتأخُّر تدوين الحديث النبوي، فمنقوض من أوجه عديدة، تراها مفصَّلة في «دراسات في الحديث النبوي» لمحمد مصطفى الأعظمي.

الاهتمام بجمع الحديث وتدوينه بدأ منذ زمن الرسول ﷺ، حيث كان بعض الصحابة يدوِّنُون ما يسمعون، وأن أصحاب الكُتُب الحديثيَّة المشهورة نقلوا عن هذه المدوَّنات أو عمَّن دوَّن الأحاديث سماعًا مِن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنفسهم، وهذا ممَّا لا مجالَ للتحريف أو التَّغيير فيه؛ لصحَّة نقله وصدق رواته وعدالتهم وفصاحتهم.

- **الشبهة الثانية: اللحن في الحديث:**

إنَّ اللَّحن الذي يلمزون الحديث النبويَّ به، ما هو إلَّا خلاف الأصل المقرَّر الجاري، خلاف ظاهر القواعد، ومثل هذا لا يُسمَّى لحنًا لإمكانية تخريجه على لغة مِن اللُّغات، أو تأويله على وجه مِن التَّأويلات، كما فعل ببعض آي القُرآن العظيم التي في ظاهرها المخالَفة واللحن - تعالى الله عن ذلك -، فاجتهد العُلماء في تخريجها وتأويلها، ومنهم أبو حيَّان في تفسيره «البحر المحيط»، وابن هشام في «مغني اللَّبيب».

وأمّا الناظر في كلام العرب - نَظْمِه ونَثْرِه - يجد مِن ذلك الكثير، وتتعجَّب حينما ترَى النُّحاة يجتهدون في تخريجها وتأويلها، ولعلَّك تسأل: لِمَ لَمْ تَصنعوا صنيعكم هذا مع كلام رسول الله ﷺ الذي يخالف ظاهر القواعد، فرميتموه باللحن فورًا!!

ولا يفوتُنا التَّنبيه على أنَّ دعوَى كَثْرَة وُجود اللَّحن في الحديث دَعْوَى خالية مِن الدليل والبُرهان، فالمُتتبِّع لمواطن اللَّحن المزعومة في الحديث سيجدُها قليلة جدًّا، بل لا تكاد تُذكَر، وسأسوقُ مِثالًا على ذلك ذَكَرَهُ الدُّكتور محمود فجال في كتابه «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث»[1]، حيث قال:

---

(١) «ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه» لمحمود فجال، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ) (ص٧٩-٨٠).
وركَّز المؤلِّف في كتابه هذا على سَرْد الأحاديث التي في «الكتاب» لسيبويه، وردَّ على مَن زَعَمَ أنَّه لم يورد في كتابه حديثًا واحدًا!!
وتوسَّع في سَرد الأحاديث، وتوهَّم أن كل كلمة في نصِّ «الكتاب» وافقت لفظة في السنة أنَّها حديث، والحق وسط بين الجافي عنه، والغالي فيه، وسبق أن ذكرتُ السر في عدم إفصاح سيبويه وتصريحه بالحديث، وتبقى الحاجة قائمة على جَمع ما قيل إنه حديث، ودراسة ذلك على ضوء التخريج العلمي العملي، والذي أظنه أن سيبويه ساق من المرفوع والموقوف، وأن الذي فيه - من النوعين - قليل وليس بكثير، والله أعلم.

«فهذا «صحيح البخاري» مُشتمِل على سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثًا بالمُكرَّر... التراكيبُ المخالِفة لظاهر الإعراب فيه لا تكادُ تَبلُغ أربعين... ومع ذلك أزال النِّقاب عن وجوه إشكالها الشيخ ابن مالك فيما كَتَبَه على «صحيح البخاري»، بحيث لم يبق فيه إشكالٌ ولا غرابة، ولا خُروج عن الظاهر أصلًا، فضلًا عن ادِّعاء اللَّحن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها إلى سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين إلَّا نُقطة مِن بحر؟!».

ثمة أمرٌ مهم؛ ألا وهو أنَّ جهابذة الجرح والتَّعديل سمَّوا لنا مَن كان يلحن في الحديث، كعوف بن أبي جميلة[١]، وهُشَيم بن بشير الواسطي[٢]، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي[٣]، وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم[٤]، وإياس بن معاوية القاضي[٥]، وغيرهم.

وكان سببه عند بعضهم اللَّكنة في لسانه[٦]، أو أن التي أَدَّبَتْهُ جارية أو أعجمية[٧]، وكان ذلك معروفًا عند الرواة، ونصُّوا على اللَّحن تارةً[٨]، وأصلحوه أخرى، حتَّى قال النَّضر بن شميل: «كان عوف بن أبي جميلة رجلًا لحانًا، قد كسوتُ لكم حديثه كسوة حسنة»[٩].

ولم يخرجهم جريان اللحن على ألسنتهم عن كونهم محتجًّا بهم في الحديث، ما دام أنه يشملهم اسم العدالة والستر، والمشهور أنَّه «لا يُعاب اللَّحن على المحدِّثين». قاله

(١) سيأتي ما يدلُّ على لحنه.

(٢) سيأتي مثال مِن حديثه، ونصٌّ على كونه لحانًا جمع، ويُنظَر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٤٢٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ١٦٠)، «درة الغوَّاص في أوهام الخواص» (١٢٥).

(٣) «الإرشاد» للخليلي (٥٨)، «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٥).

(٤) «العلل» لأحمد (١/ ٣٤٧)، «الكفاية» (١/ ٥٧٥).

(٥) «العلل» (١/ ٣٤٧ و٢/ ٢٤٩).

(٦) كنافع ووكيع، ويُنظَر «التمهيد» (١٣/ ٢٣٦).

(٧) انظر «صحيح مُسلم» (٥٦٠).

(٨) انظُر «مُسند الحميدي» (٨٥٥).

(٩) «الكفاية» (١/ ٥٧٥).

النسائي[١]، ومثله عن أحمد بن حنبل[٢].

فالقاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق على الرغم من جريان اللحن على لسانه[٣]، إلا أنه كان يشدِّد في حروف الرِّوايات[٤]، فهذا لا يؤثِّر على حديثه.

ومثله من كان تحريفه في الأسماء، فهذا لا يهدر الاستشهاد بحديثه في اللغة، كوكيع بن جراح الرؤاسي، الذي قال فيه ابن المديني: «كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجبًا، كان يقول: حدثنا مسعر عن عيشة»[٥].

ومن كان يفحش في لحنه، فيصوَّب، ولا يُلتفت إلى خطئه، ولذا قال عبد الله بن أحمد: «كان إذا مرَّ بأبي لحن فاحش غيَّره، وإذا كان لحنًا سهلًا تركه»[٦]، وقال أبو داود: «كان أحمد بن صالح يقوِّم كل لحن في الحديث»[٧]، ورخص في تقويمه ابن معين[٨].

فانحصر أثر اللحن في الاستشهاد بالحديث في حالة تفرُّد الراوي الذي رُمِي باللحن بلفظٍ، فهذا يتوقَّف فيه، ولا يصلح للاستشهاد، مثاله:

ما رواه هُشَيم بن بشير: «أنَّه ﷺ اهتمَّ للصلاة، كيف يجمع الناس لها، فذكر له (القنع) - قال بعضُ الرُّواة: يعني شبور اليهود - فلم يُعجبه ذلك»[٩].

فقوله (القنع) ممَّا انفردَ به هُشيم، وكان لحانًا، ورويت على وُجوه عديدة، بالنون وبالموحدة والمثناة الفوقيَّتين، وبالمُثلَّثة[١٠]، وحيَّرت بعض كبار العلماء، كالخطابي،

(١) «الكفاية» (١/ ٥٥٥).
(٢) «الكفاية» (١/ ٥٥٦).
(٣) انظُر «صحيح مسلم» (٥٦٠).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢١٤)، «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٢٩).
(٥) «الكفاية» (١/ ٥٧٥).
(٦) «الكفاية» (١/ ٥٥٦).
(٧) «سؤالات الآجري» (٢/ ١٦٨).
(٨) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٨).
(٩) «سنن أبي داود» (٤٩٨).
(١٠) انظُر «النهاية» (٤/ ١٠١)، حاشية «سنن أبي داود» (١/ ٣٨٦- ط عوامة).

قال: «قد أكثرتُ السؤال عن هذا الحرف والنِّشدة له، فلم أجد فيه إلَّا دون ما يُقنع»[(١)].

فانحصر اللحن المُؤثِّر على الاستدلال بصورة نادرة، وأمثلتها محصورة قليلة، وهذا لا يؤثِّر على صحة الاستدلال لمن كان منصفًا.

• الشُّبهة الثالثة: العجمة في رواة الحديث:

هذه هي الشُّبهة الثالثة التي تذرَّع بها مانِعُو الاحتجاج بالحديث النبويِّ، إذ ذكرُوا - كما تقدَّم - أنَّ رواة الحديث كانُوا مِن الأعاجِم، ولا أدرِي كيف جعل المانعون هذا الأمر حُجَّةً لهم؟! ألا يعلمون أنَّ أئمَّة النحو مِن العجم؟ فإنْ كان هذا الأمرُ حُجَّةً - كما يزعُمون - فمِن باب أَوْلَى أن يردَّ عِلم النحو برُمَّتِه، فمداره - كما لا يَخفَى - على الأعاجم مِن أمثال سيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهما، وهذه شبهة واهية لا تستندُ إلى دليل يعضدها، فلا ينقص مِن قدر الحديث النبوي وحُجِّيَّته في النحو أن كان بعض رواته مِن الأعاجم، أو مِن العرب الذين عاشوا في بلاد العجم، وهل الحديث إلَّا شجرة، نبتت بُذُورُها في المدينة النبويَّة، ونَمت وترعرعَت في البصرة والكوفة، وأثمرَت وأينعَت فيما وراء النهر؛ كبُخارَى وترمذ، ونسا، وسجستان، وقزوين، وغير ذلك.

«وقد اتَّفَق معظم الباحثين مِن القدماء والمحْدَثين على أن رواية الأعاجم للحديث لا تعني أنَّهم يُخطئون فيه بالضرورة، إذ إن معظم علماء العربيَّة - نحوها وصرفها - مِن الأعاجم ومع ذلك فاقوا العرب وسبقوهم في ضبط ما تعلَّمُوه.

يُضاف إلى هذا أن نقل الرواة الأعاجم للأحاديث لا يجوز أن يقلِّل مِن قيمته ومِن الوثوق بصحته في نظر النحاة، ولا يصح لهم أن يرفضوا الاحتجاج به جملةً وتفصيلًا، أو يتردَّدُوا فيه، وهُم قد احتجُّوا بكلام العرب - شعره ونثره -، واعتمدوا عليه في بناء قواعد نحوهم وصرفهم، مع أن معظم رواته مِن الأعاجم أيضًا.

كما أنَّ رواة الحديث لم يكونوا أقل فصاحة مِن العرب أنفسهم، ولا أقل ضبطًا وفصاحةً مِن رواة كلام العرب.

(١) «غريب الحديث» (١/ ١٧٢-١٧٤).

والرُّواة الأعاجم قِلَّة بين رواة الحديث الذين جاوزوا الألوف، والعجمي إذا روَى الحديث يكون ضبطه مُتقنًا، وقد اعترفَ بهذا عُلماء الأُمَّة منذ القديم.

وما الحسن البصريُّ إذا يوضع في مصافِّ الحَجَّاج - بل قد يفضله فصاحةً - إلَّا مثالٌ على تلك الطوائف مِن رواة الحديث، الذين إن لم يكونوا عربًا بالأصل، فقد كانوا عربًا في اللسان[١].

ورُبَّما كان سبب اعتناء الأعاجم بأداء الألفاظ، حتى فاقوا العرب في هذا الباب، هو اشتراط أهل العلم مِن المحدثين لمن أراد الرواية بالمعنى أن يكونَ عالمًا باللُّغة، وبما تؤول إليه المعاني.

وقد أثبت صحَّة نَقْل أولئك الرُّواةِ كبارُ أهلِ العِلم.

ومع هذا فإنا نقول: العبرة بالرواية لا بالراوي، ونتعامل مع رواية العربي والأعجمي عند وجود اللحن على النحو الذي فصَّلناه.

- **الشُّبهة الرَّابعة: دعوَى أنَّ النَّحاة الأوائل تركوا الاحتجاج بالحديث:**

ومِن الجدير بالذِّكر أنَّ كثرة احتجاج المتأخِّرين بالحديث، دالَّة على أنَّه مصدر جملي لذلك، وبرز الاحتجاج في وقت الحاجة، ولا يلزم قبل نزول المطر أن نقول عن أقوام: لا معاطف لهم يردُّون بها البرد! فإذا حصل البرد، ولم يبرزوها؛ فحينئذٍ يصحُّ أن نقول: لا معاطف لهم أو عندهم[٢]! وهذا يعُمُّ العُلومَ كلَّها، أرأيت توجيه القراءات القرآنية على المسائل العقدية، فإنَّا لا نَعْلَم ديوانًا ولا سِفرًا اعتنَى بها، ولم نرَ مَن جمعَها، ووجدنا عبارات متفرِّقة في هذا الباب، تدلُّ على أنَّ الباب مَطروقٌ، فلو أكثرَ باحثٌ - اليومَ - من

(١) العربي المحمود في الشرع: مَن استقامَ لِسانُهُ بالعربية، ومَن تطبَّع بالأخلاق المحمودة التي كانت في العرب إبان التنزيل، وأقرها عليهم، وحيَّر اختيار الله للعرب دون سواهم بالرسالة حكيمًا من حكماء الهند، وهو الأستاذ الفراهي، فتأمَّل ذلك طويلًا، فوجد أنَّ أبرز أخلاقهم (الصدق) و(الكرم)، وهذا يُناسب حملهم للدين، إذ مداره على (العبادات) القائمة على (الصدق)، وعلى (المعاملات) القائمة على (الكرم)، فتأمَّل!

(٢) قُل مثله في: علم التلاوة والتجويد، وعلم مصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلوم التفسير.

ذلك، أو قام عالمٌ باستقصاء وإحصاء مُفرداتِه، وخصَّه بالتَّدوين؛ فلا يُقال: إنّه قد أحدَثَ في صنيعِه، وأتَى بما لم يكُن معروفًا، أو أنَّ القُرَّاء الأوائل تركُوا الاحتجاج به، فافْهَم! ومع هذا، فنقول مُستعينين بالله - عز وجل -:

هذه دعوَى لا صحَّةَ لها، فقد وَقَعَ الاحتجاجُ بالحديث على قِلَّة، فقط عند الأوائل، واستمرَّ النُّحاة في الإكثار مِنه بمرور الزمن، حتَّى بَلَغَ الاحتجاج غايته عند السهيلي وابن مالك، حيثُ عادَا إليه، واستقرآه، وأخرجَا ما فيه مِن شواهد أضافَت قواعد جديدة إلى ما لدَى النُّحاة السابقين.

والصواب أن يُقال: إن السهيلي وابن مالك أول مَن أكثرَ الاحتجاج بالحديث، لا أوَّل مَن احتجَّ به.

وسبب قلَّة احتجاج النُّحاة السابقين بالحديث أنَّهم لم يتعاطَوْا رواية الحديث، كما كانُوا في الشِّعر، ودواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربيَّة، كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنّما اشتهرت دواوينه، ووصلَت إلى أيدي جُمهور أهل العِلم مِن بَعْد، فإنْ سَلَّمْنا عدم احتجاجهم بالحديث؛ فلِعَدَم انتشاره فيهم، لا لأَنَّهُم يمنعُون الاحتجاج به، على أن كُتُب الأقدمين الموضوعة في اللُّغة لا تكادُ تَخلُو مِن الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللُّغة أُخت النَّحو كما صرَّحُوا به[1].

وهذه إضاءات مِن دراسات ميدانية في كُتُب قدماء النحاة، فيها الاستشهاد بالحديث النبوي:

أوَّلًا: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ):

نقل عنه الزجَّاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» (٧٥) استشهاده بحديث «لا تدخل الجنَّة إلَّا نفسٌ مُسلمة»، وهو في «صحيح البخاري» (٣٠٦٢)، و«صحيح مسلم» (١١١)، وفي كتابه المنسوب إليه[2] «الجمل في النحو» (١٣٥، ٢٦٧) حديثان، هما -

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (١٧٦).

(٢) كثر ذلك بعضهم فأدخل ما ليس بخبر ضمن الاحتجاج، وهو توسُّع غير مرضيٍّ! وسبقت الإشارة إليه.

على الترتيب -:

الأوّل: «سبوحًا قُدُّوسًا»، وهو بهذا اللفظ عند الطيالسي (١٤٩٦) نصب على تقدير إضمار فعل، وهو في «صحيح مسلم» (٤٨٧): «**سبُّوح قدُّوس**» بالرَّفع.

الآخر: «**لتأخذوا مصافَّكم**».

وهو غريب، كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٢٧) للزيلعي، ويُطلق هذا الحكم على مَا لم يجد له إسنادًا، وهكذا يصنع في «نصب الراية» أيضًا وهذا الحديث مُشتهر عند قدماء النُّحاة وأئمَّة اللُّغة، مثل:

ثانيًا: يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ):

أوردَ في كتابِه «معاني القرآن» أحاديث عديدة، يُنظَر منه - على سبيل المثال - (١/ ٤٦٨، ٤٧٠ و٢/ ٤٠٢ و٣/ ١٨٣).

وسبقهُ في الاستشهاد بالحديث النبوي جَمْعٌ؛ مثل:

ثالثًا: علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ):

نَقَلَ عنه النحَّاس في «إعراب القُرآن» (٣/ ١٨٨) استشهاده بحديث، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ١٣ و٣/ ١٣٩) بآخر.

واستشهد بالحديث أيضًا ممَّن هو قبل الكسائي والفراء، والذي حيَّر صنيع استشهاده ممَّن ألَّف في هذا الباب، فمنهم مَن زاد على صنيعه وآخر نقَّص، وسبق التصريح بسبب إيمائه وتلويحه، ألا وهو:

رابعًا: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت١٨٠هـ):

فهو - على التحقيق - يسوِّي بين الأخبار المأثورة - رَفعًا ووَقْفًا - وما نطقَت به العرب على اختلاف قبائلهم، وقدم لها بعبارات متماثلة؛ لأنّ أصحاب الأخبار يتكلَّمون بلهجات قبائلهم، ولم يميز بين المرفوع والموقوف؛ لأنَّه ليس من أهل الصنعة الحديثية،

ولكنَّه ساق عدَّة أخبار - وليس واحدًا كما زعم بعضُهم -، ولم يهمل الاحتجاج بالحديث كما زعمَ مَن لم يخبر طريقته في إيراد الأخبار، وترَى في «الكتاب» جُملة قليلة[١] مِن ذلك، يُنظَر (١/ ٧٣، ٢٥٨ و٢/ ٣٢، ٨٠، ٢٩٧، ٣٩٣ و٣/ ١٢٨، ٢٣٧، ٢٦٨).

وهنالك عبارات موهمة في بعض المواطن، كما تَرَاه في «الكتاب» (١/ ١٤١) وفهم منها القاضي عياض في «المشارق» (٢/ ٤٤٥)، والسُّهيلي في «الأمالي» (١٠٧) أنَّ سيبويه استدلَّ بحديث، ومثلها ما في «الكتاب»، أيضًا (٢/ ١٧٦، ٢٩٢ و٤/ ١١٦)، وذكر المرادي في «توضيح المقاصد» (٣/ ١٢٥٧) ثلاثة أحاديث أخرى، فجميع ما استدلَّ به سيبويه - في نظري - أربعة عشر خبرًا، منها القليل الموقوف، وجله في عداد المرفوع.

فعاد الأمرُ على صحَّة الاستدلال بالحديث النبوي، ولا التفات لقول مَن نفاه عن النُّحاة الأقدمين!

والذي يُلاحظ على استدلال النحاة أنهم يعتنون بالألفاظ، ولا يسوقون الأسانيد إلَّا في النادر، وهي في مصادر بعيدة لا تصلها أيدي طلبة علم الحديث، وجهدتُ في تجميعها في معلمة، من خلال المرور على مئات المصادر، ورتَّبتُها على (المسانيد)، وأرجو أن يبارك الله في الوقت، ويفسح فيه، لمراجعتها ونشرها.

وأختم كلامي على الاستدلال بالاستطراد فيما يفيد الحديثيَّ، فأقول:

١- هناك معاجم فيها الكثير من المسند، كـ«تهذيب اللُّغة» للأزهري، فوجدتُ فيه نحو سبعين إسنادًا، جلُّها في الموقوف والمقطوع.

٢- هناك محدِّثون وأخباريُّون لهم مشاركة في الأدب، إنْ ساقُوا الأخبار أسندُوها في بعض الأحايين، كابن قتيبة في «عيون الأخبار» وأبي الفرج الأصبهاني في «الأغاني» والواحدي في «شرح ديوان أبي الطيب المتنبي»، والبندنيجي في «شرح مقامات الحريري»، وإسناده نازل، وينقل عن مصادر عزيزة مفقودة، ويسوق إسنادها - في غالب

(١) انظر التعليق السابق.

ظنِّي - أحمد الغماري، مع حذف إسناد البندنيجي إليها.

٣- يكثر من النقل عن كتب أئمَّة اللُّغة: بعض المفسِّرين، كالقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» [(١)]، وبعض مَن أَلَّف في «الغريب»، كابن الأثير في «النهاية» والزمخشري في «الفائق»، ولذا؛ يوجد في هذه الكتب الكثير من الأحاديث التي تتعب طالب علم الحديث في التخريج، وكنتُ في بداية نشأتي العلمية قد قرأتُ «تفسير القرطبي»، ثم بدَا لي - بعد برهة من الزمن - تخريج أحاديثه، ففرَّغتها في (طاقات)، فلمّا بدأتُ بالتخريج، احترتُ في كثيرٍ مِن الأحاديث، إذْ لا وجود لها في الكُتُب المُسنَدة التي بين يديَّ، ولم يعزها القرطبي، ولم يفِ بشرطه الذي ذكره في (مطلع) «تفسيره» (١/ ٣٥٢).

وهذه «لا يسوغ الركون إليها لمجرَّد روايته لها»، و«ينبغي الكشف عنها من مظانِّها لمعرفة حالها من الصحَّة أو الضَّعف أو البطلان»، وهكذا سائر الأحاديث في بطون كُتُب اللُّغة والأدب.

ويبقى السُّؤال عن مصادرها عند الأقدمين؟

والجواب: لعلَّها في بطون المفقود من الكُتُب، أو ممَّا نمي إلى جمعهم بواسطة السماع، وهذه الظاهرة تحتاج إلى تتبُّع، إذ مقصود التدوين الأصلي كان الاعتقاد والاتِّباع والعمل، وبقيت العناية من حيث الصنعة الحديثية فيما يخص اللغة والنحو والأدب ضعيفة، تحتاج إلى دراسات جادَّة متنوِّعة، والله مِن وراء القصد.

والعلم لا يَقبل الجمود والهمود، والواجب استثمار جهود المحدِّثين الجبَّارة التي قامت عبر القرون، وأردد - أخيرًا - مع العلَّامة سعيد الأفغاني لما قال: «وأغلب الظنِّ أن مَن لم يستشهد بالحديث مِن المتقدِّمين [(٢)]، لو تأخَّر بهم الزمن إلى العهد الذي راجَت فيه بين الناس ثمراتُ علماء الحديث مِن رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولَـمَا الْتَفَتُوا قطُّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وُزِنَت

(١) يُنظَر «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (١٣٦-١٣٩)، وكتابي «الإمام القرطبي شيخ أئمّة التفسير» (١٠٩-١١٢).

(٢) إذ يقع التداخل في الخبر الواحد، فيستدلُّ به على أكثر من فنٍّ.

بموازين فنِّ الحديث العلميَّة الدقيقة»[١].

وأخيرًا.. سنح في البال، وخطر في الخيال أن يكون للمشرب العقدي والمنهج العلمي دور في مسألة الاحتجاج بالحديث، وهذا يحتاج لدراسة جادَّة قائمة على الاستقراء، ولا يبعد في تقديري أن يكون لهذا المنهج دور في المعتمد من الحديث للاستشهاد لا الردِّ بالكلية، فابن جني - مثلًا - أخذ الاعتزال عن شيخه أبي علي الفارسي - وهو إمامٌ لغويٌّ -، وسلكَ ضمن المعتزلة في «طبقاتهم» (١٣١) للمرتضى، ورماه بذلك جمعٌ - ويُصرِّح في كتابه «الخصائص» (٢/ ٤٤٩ و٢/ ٤٥٤-٤٥٥، و٣/ ٢٤، ٢٥٥) - بالاعتزال، فهذا بلا شكٍّ يُؤثِّر على معايير قبول الخبر عنده، ومع هذا يرَى حجيَّة الاستدلال بالحديث النبوي، انظُر تفصيله في «ابن جني النحوي» (١٣٠) للدكتور فاضل السامرَّائي.

ومِن آثار هذه المشارب موضوع التواتر والآحاد، فمَن لم يرَ حجيَّة الآحاد أخرجَه مِن دائرة الاستشهاد، وقد أحسن العلَّامة اللُّغويُّ السّني ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) لما قال في كتابه «لمع الأدلة» (ص٨٣) لما ذكر أدلة النحو: «وما تواتر من السنة» وقال (ص٨٤): «وأما الآحاد فما تفرَّد بنقله بعض أهل اللُّغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر فهو دليل مأخوذ به».

والاحتجاج بالآحاد - على أصول المعتزلة - غير معمول به في العقيدة، فهُم يَرُدُّون الاستشهاد في العربية بالأخبار الواقعة في هذا النوع، ولكنهم يثبتون الاستشهاد بالآحاد في مسائل النحو، كما قدمناه عن ابن جني، وهذا مذهب أبي علي الفارسي[٢]، والزمخشري[٣]، وغيرهم كثير، ومنه تعلم خطأ المجازفة[٤] بتعليل قلة احتجاج اللغويِّين

(١) «أصول النحو» (٥٣).

(٢) انظُر لإثبات اعتزاليته: «مختصر الصواعق المرسَلَة» (٢٨٠)، «مقدمة محقِّق (التكملة)» له (٨-٩)، «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية»، «مناهج اللغويِّين في تقرير العقيدة» (٥٥١-٥٦٠)، ويُنظَر لاستدلاله بالحديث: «أبو علي الفارسي؛ حياته ومكانته بين أئمَّة التفسير وآثاره في القراءات والنحو» (٢٠٣).

(٣) اعتزاليته مشهورة من كتابه «الكشاف»، ويُنظَر لاستدلاله بالحديث على النحو: «الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري» (١٨٣).

(٤) كما تراه في «الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية» (٣٦٤-٣٧١).

بالحديث على مسائل النحو بعلل فكرية ومذهبية وأن هذا سبب خفي لم يتفطَّن إليه أحدٌ!

- ## صحة نسبة الجواب للسراج البلقيني وأهميته:

بعد أن قدمنا عرضًا وتفصيلًا لموضوع الاحتجاج بالحديث النبوي، تظهر لنا قيمة هذه المسألة التي بين أيدينا، فقد جرت بين بدر الدين الدماميني **وشيخه السراج البلقيني**. والدماميني كما علمنا - فيما سبق - يعدُّ حامل لواء المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي، وهو أبرز من تصدَّى وردَّ على المانعين، فسؤاله لشيخه هنا هو سؤال عالم مستبصر، يريد تقرير مسألة يؤمن بها، ويرى صوابها، ولقد بيَّنا فيما سبق أنه ألمح لسؤاله هذا حينما قال: «وقد أجريت **لبعض مشايخنا فصَوَّب رأي ابن مالك فيما فعله**».

وقلنا: غالب الظن أنه قصد **شيخه البلقيني**، ووجود هذه المكاتبة يؤيد ما ذهبنا إليه. لذا فإن الوقوف على هذه الفتوى التي انتزعها الدماميني من **شيخه البلقيني**، مما يُعينُ الدارس والباحث في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، كيف لا والدماميني من أبرز أقطابها كما أسلفنا، ولعل هذه الفتوى هي التي فتحت الآفاق ومهدت الطريق له كي يتصدر طائفة المجيزين.

- ## اعتراضه وردُّه:

فإن قلت: لم يقصد الدماميني في كلامه السابق البلقيني، وإنما يريد شيخه ابن خلدون بدلالة قوله في «حواشيه على المغني»[(١)]:

«أسقط أبو حيَّان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيرًا ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها، وردّه شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها

(١) منه نسخة في دار الكتب المصرية، تحت رقم (١٧٥٧نحو)، عدد أوراقها (١٧٥) ورقة من الحجم الكبير، مكتوبة بخط رديء لا يقرأ إلَّا لمن أمعن النظر، والمنقول منه بواسطة مجلة «مجمع اللغة العربية» (الجزء الثالث)، شعبان سنة (١٣٥٥هـ) - أكتوبر سنة (١٩٣٦م) (ص٢٠٢-٢٠٣).

بأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدوَّن في الكُتُب.

أمَّا ما دُوِّن فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك، ثم دون ذلك للبدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجَّة في بابه صحيحة، ولا يضر توهُّم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخِّر».

قُلْتُ: لا أشكُّ أنه يريد السراج البلقيني وابن خلدون، ويدل عليه بوضوح ما جاء في هذه المكاتبة، ولا سيما ما في الأصل الثاني المعتمد في التحقيق، وسيأتي توصيفه.

ومما يثبت ويؤكد صحَّة نسبة الجواب **للبلقيني**: ما نقله ابن الطيب الفاسي في «شرحه على الاقتراح» المسمى «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح» (ص٤٨٨) عند كلامه على مسألة الاعتضاد، وأنَّ ابن مالك لا يثبت قاعدة نحوية بمجرد ما ثبت في الحديث وحده، قال: «ثم رأيت ما يوافقه للعلامة **قاضي القضاة السراج البلقيني** وعبارته: ما ذكره الشيخ ابن مالك من الأحاديث في القواعد النحوية ليس للإثبات، بل للاعتضاد، فإنه يجد الشواهد من كلام العرب موافقة لما يختاره فيأتي بالحديث للاعتضاد لا للإثبات» فقطعًا هذا الذي رآه الفاسي هو نص هذا الجواب الذي بين أيدينا، فنحن نجده قد نقل **عبارة البلقيني** التي في الكتابة، والله - تعالى - أعلم.

